176 سلسلة محاضرات الإمارات

النتائج الاجتماعية السلبية للأزمة المالية العالمية

بانكاج أغراوال



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

بسم الله الرحمن الرحيم

تأسس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، بوصفه مؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي على وجه التحديد، والعالم العربي والقضايا الدولية المعاصرة عموماً.

من هذا المنطلق يقوم المركز بإصدار «**سلسلة محاضرات الإمارات**» التي تتناول المحاضرات، والندوات، وورش العمل المتخصصة التي يعقدها المركز ضمن سلسلة الفعاليات العلمية التي ينظمها على مدار العام، ويدعو إليها كبار الباحثين والأكاديميين والخبراء؛ بهدف الاستفادة من خبراتهم، والاطلاع على تحليلاتهم الموضوعية المتضمنة دراسة قضايا الساعة ومعالجتها. وتهدف هذه السلسلة إلى تعميم الفائدة، وإغناء الحوار البنَّاء والبحث الجاد، والارتقاء بالقارئ المهتم أينما كان.

رئيس التحرير **راشد سعيد الشامسي**

إهداء ٢٠١٤

مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجيه

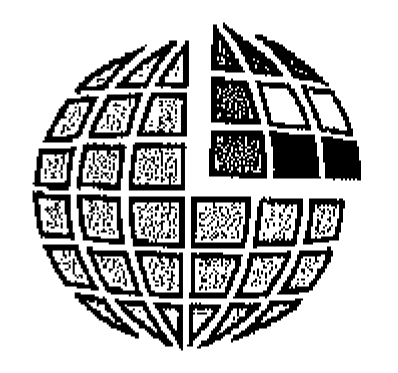
الامارات

سلسلة محاضرات الإمارات

- 176 -

النتائج الاجتماعية السلبية للأزمة المالية العالمية

بانكاج أغراوال



تصدر عن

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى المحاضرة لا يعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

ألقيت هذه المحاضرة، ضمن فعاليات الندوة التي نظّمها المركز بعنوان «مستقبل الثقافة العربية الإسلامية الوسطية»، في 27 و28 مايو 2013.

الطبعة الأولى 2014

ISSN 1682-122X

النسخة العادية ISBN 978-9948-14-788-6

النسخة الإلكترونية ISBN 978-9948-14-789-3

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

سلسلة محاضرات الإمارات ـ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567
أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +9712-4044541
فاكس: +9712-4044542

E-mail: pubdis@ecssr.ae
Website: http://www.ecssr.ae

مقدمة*

خضعت أسباب انهيار سوق الإسكان عام 2008 وتداعياته لبحوث جيدة وتوثيق واسع النطاق.[1] كما احتدم النقاش حول تآكل قيمة الشركات السوقية، وصدور تصنيف غير صحيح لقروض الرهن العقاري، وانعدام قيمة السندات المصاحبة المدعومة بدين مضمون برهن عقاري (CMO)، وتعثّر السندات المدعومة بالرهن العقاري (MBS)، ومبادلات مخاطر الائتمان، والموضوعات الأخرى ذات الصلة.[2] ولكن من أصعب العواقب الرهيبة لهذا الانهيار، وما نطلق عليه مصطلح "التداعيات الإنسانية المباشرة"، هو ارتفاع معدلات حوادث الانتحار، والقتل، والقتل العمد-الانتحار.[3]

وقد نتجت هذه التداعيات من الاختلال الناجم عن الصعوبات الاقتصادية والمالية والاجتماعية المرتبطة بالأزمة المالية العالمية. ونظراً إلى محدودية البحوث الخاصة بهذا الموضوع، فقد أجرينا هذه الدراسة بغية فهم أسباب حدوث هذه النتيجة الثانوية القاتمة، لاعتقادنا الراسخ بأن وعي المشكلة يؤدي في نهاية المطاف إلى حلها. وكمثال على ذلك، قد يستغرب كثيرون أنه مقابل كل جريمة قتل في الولايات المتحدة يوجد، في المتوسط، 1.82 حالة انتحار (الجدول 1). ويتحمل منهج الاستدلال المتاح availability heuristic [الميل إلى الحكم على تكرار حصول حدث ما أو

---

* شارك في كتابة هذه الورقة دوغ واغل Doug Waggle.

احتمال حصوله من خلال مدى سهولة توارد الأمثلة عليه إلى الذهن؛ المترجم] جزءاً من اللوم في هذا، لأن الإبلاغ عن حوادث القتل يتكرر أكثر من حالات الانتحار. والمشكلة أن تلك الحوادث لا تقع خارج إطار المنزل فقط، بل إنها تشمل أفراد الأسرة الواحدة أيضاً. وربما كان للحداثة النسبية للأزمة المالية، وصعوبة تتبّع الأفراد الذين تم إخلاؤهم في البعد الزماني-المكاني،[4] دورهما في إبقاء هذا الموضوع محطّ التركيز والاهتمام أيضاً.

وقد دخلنا "النظام الوطني للإحصاءات الحيوية" الخاص بمراكز مراقبة الأمراض والوقاية منها (CDC) للحصول على البيانات المتعلقة بمعدلات الانتحار السنوية بين عامي 1980 و2008، وقدمنا نموذجاً موسعاً يربط تلك المعدلات بمعدل البطالة في الولايات المتحدة وفقاً لحسابات مكتب إحصاءات العمل الأمريكي (http://www.bls.gov).

وعلاوة على ذلك، وباستخدام مجموعة بيانات تم تجميعها يدوياً، قمنا بتتبع حوادث الانتحار، والقتل، والقتل العمد-الانتحار للسنوات 2008 و2009 و2010،[6] التي حدثت نتيجة عوامل ناجمة عن انهيار قطاع الإسكان، مثل حالات تعثر سداد الرهن العقاري،[7] وحبس الرهن، والإخلاء. كما قمنا بعرض إحصاءات مجمّعة تغطي مختلف الجوانب التوزيعية للأحداث المسجلة ومناقشتها، بما في ذلك تحليل أكثر من 1.8 مليون حادثة وفاة أخذت من قاعدة بيانات الموقع الإلكتروني لنظام الاستعلام والإبلاغ عن إحصاءات الإصابات (WISQARS) التابع لمراكز مراقبة الأمراض والوقاية منها.

الجدول (1)

توزيع الوفيات الناجمة عن الإصابات في الولايات المتحدة (1999-2009)

نوع الوفاة	وفاة بسبب الإصابة	نسبة الإصابة الكلية	استخدام الأسلحة النارية
وفيات غير متعمّدة ذات صلة بالنقل (سببها المركبات)	503,342	٪27.4	–
حالات انتحار	358,228	٪19.5	٪57
حوادث قتل	196,372	٪10.7	٪40
وفيات غير متعمّدة ليست ذات صلة بالنقل (بالترتيب التنازلي: التسمم/ المخدرات، السقوط، الحريق، الاختناق، الغرق، بيئية، أسلحة نارية، آليات، جروح قاطعة... إلخ).	725,023	٪39.4	٪2 (استخدام غير متعمّد)
غير محددة/ غير مصنفة	56,740	٪3.1	٪1
وفيات ناجمة عن إصابة كليّة	1,839,705	٪100	٪100

المصدر: تم جمع البيانات ومعالجتها من قاعدة بيانات مراكز مراقبة الأمراض والوقاية منها/ نظام الاستعلام والإبلاغ عن إحصاءات الإصابات التابع للمركز الوطني لمراقبة الأمراض والوقاية منها (http://www.cdc.gov).

تمثّل حوادث القتل العمد-الانتحار (المعروفة أيضاً باسم القتل-الانتحار) أشد أشكال العنف الذي تكون نتيجته قاتلة للضحية والجاني معاً، حيث ينتحر الجاني في غضون أسبوع.[8] وهناك في كثير من الأحيان ضحايا ثانويون؛ مثل الأطفال والأقارب والجيران أو المارة. وقد وثّق الباحث[9] Coid

والباحثون[10] and Marzuk Tardif, Hirsc انتشار حوادث القتل العمد–الانتحار. وأشار الباحث Salari[11] إلى أن مثل هذه الحوادث ضار جداً بالنظام الاجتماعي لأسباب متعددة. أولاً، يتم تجاوز النظام الجنائي لأن الجانبين كليهما يكونان في عداد الأموات، مما يولّد شعوراً بتقبّل الناجين هذه النهاية المأساوية. ثانياً، يمكن أن يحرّض مثل هذا الحدث على «انتقال عدوى الانتحار» وحدوث ردود أفعال «مقلِّدة».[12] وعليه، أجرى الباحثون[13] Sargent-Cox, Butterworth and Anstey دراسة رصدية لفترة طويلة من الزمن تتناول أثر الأزمة المالية العالمية وصحة كبار السنّ النفسية، وتشير إلى أن الأعراف الاجتماعية (خلافاً للأحداث الفردية مثل فقدان الوظيفة)، والمقارنات تلعب دوراً مهماً في تحديد العلاقة بين الحدث الذي يؤثر في الوضع المالي للفرد والنتائج الصحية البدنية والعقلية. ولعلّ حوادث الانتحار، والقتل، والقتل العمد–الانتحار أفضل مثال على مثل تلك النتائج المؤسفة.

اتساع نطاق مشكلة حبس الرهن

بدأ انهيار قطاع الإسكان مع نهاية عام 2006. وفي الأعوام الثلاثة التي تلت ذلك، كان نحو 2.5 مليون حالة حبس رهن قد حصلت بالأصل. ولعل الأسوأ لما يأت بعد، حيث هناك ما يقدَّر بأكثر من 7.5 مليون حالة حبس رهن أخرى ستحدث قبل أن تخف حدة الأزمة.[14] ولم يسبق لنا أن شهدنا تصاعداً في حالات حبس الرهن العقاري بهذا الحجم منذ الكساد العظيم عام 1929. ففي تقرير حكومي قُدم إلى لجنة الإسكان في مجلس الشيوخ، أشار بن برنانكي، رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي، عام 2012 إلى أن هناك نحو 12 مليون حالة

رهن عقاري "غارقة" [أي ذات قيمة أقل من قيمتها الشرائية]، وبأسهم سلبية إجمالية بلغت قيمتها 700 مليار دولار، ونحو 660 ألف حالة رهن عقاري مرّ على استحقاقها 30 يوماً، و310 آلاف رهن عقاري مرّ على استحقاقها 60 يوماً، ومليون حالة مرّ على استحقاقها 90 يوماً أو أكثر، و 1.4 مليون حالة رهن محبوس. ومع ذلك فإن الـ (8.6) مليون حالة رهن عقاري المتبقية (72٪)، التي تمثل ما يقرب من 425 مليار دولار قيمة ملكيات عقارية سالبة، تعدّ ذات مدفوعات جارية. وهناك موجة من حبس الرهن تؤثر الآن في الحاصلين على قروض من الدرجة الأولى الثابتة الفائدة، نتيجة فقدان الوظائف وارتفاع مستوى البطالة العام. ويشير تقرير أصدره معهد السياسة الاقتصادية[15] إلى أن العائلات الأمريكية عانت تآكل نحو 8 تريليونات دولار من الثروة الشخصية منذ بداية الأزمة. ولوضع خسارة الثروة هذه في سياقها المناسب، يقدّر صندوق النقد الدولي أن الناتج المحلي الإجمالي القومي للولايات المتحدة عام 2011 بلغ نحو 15 تريليون دولار.

حالات حبس الرهن والاختلال العقلي والجريمة

قد تكون خسارة المنزل، أو التهديد بتلك الخسارة، مزعزعاً للاستقرار جداً بالنسبة إلى الأفراد، ولاسيما ذوي شبكات الأمان المحدودة، مثل الـ (46٪) من العائلات في الولايات المتحدة التي تقل أصولها السائلة عن 5,000 دولار أو الـ(52٪) من الموظفين الذين يعيشون من راتبهم عيشة الكفاف.[16] وتوضح دراسة أجراها الباحثون[17] Bowdler, Quercia and Smith، أن العائلات التي تواجه مشكلة حبس الرهن كابدت ارتفاع معدلات الاكتئاب، والخلافات الزوجية، وتدني الأداء الأكاديمي. وغالباً ما يكون

للانتقال القسري تأثير سلبي متفاوت في الأطفال وكبار السن[18] الذين يجدون أنهم أُقتلعوا من شبكاتهم الاجتماعية وغُرسوا في بيئات أخرى لم يألفوها. ويمكن لمثل هذه المستويات من التوتر بدء حلقة مفرغة من المشكلات الصحية والعقلية، وخسارة الدخل.[19] وعليه، توثّق هذه الورقة ظهور حوادث الانتحار، أو القتل، أو القتل العمد-الانتحار بوصفها انهياراً نهائياً لفرد يواجه الشدائد الناجمة عن حبس الرهن، أو تعثّر سداد الرهن العقاري، أو الإخلاء.

وقد وجَد الباحثان[20] Immergluck and Smith علاقة ذات دلالة إحصائية بين حالات حبس الرهن والجرائم العنيفة؛ فوفقاً لهما «من المتوقع أن تؤدي زيادة نقطة مئوية واحدة في معدل حبس الرهن (بانحراف معياري 0.028) إلى زيادة عدد الجرائم العنيفة في منطقة ما بنسبة 2.33٪، على أساس أن كل العوامل الأخرى ثابتة». فإذا زاد معدل حبس الرهن بنسبة 2.8٪، يمكن توقع ارتفاع معدلات الجريمة بنسبة 6.68٪. ويقول الباحثون[21] Beantar, Gill and Bakker إن الأزمة الاقتصادية والديون العالمية الراهنة مثال على أنه لابدّ من حصول تحوّل في السياسة لتعديل طريقة توفير الصحة العالمية، بغية تجنب حصول تأثير كارثي في حياة الناس.

الأدبيات: حالات الانتحار والشدائد المالية

مع أن الأدبيات المتعلقة بحالات الانتحار الناجمة عن الضغوط منتشرة على نطاق واسع، فإن عدد الدراسات التي تربط الانتحار، والقتل، والقتل العمد-الانتحار بالأزمة المالية العالمية بشكل مباشر محدودة نوعاً ما. ولكنّ

هناك عدداً من البحوث المنشورة في مجلات طبية، مثل مجلة *Lancet*، ومجلة *New England Journal of Medicine*، ومجلة *British Medical Journal*، التي أعدّها باحثون مثل Stuckler, Basu, Mckee, Suhrcke, Coutts, Catalano, Torjesen، وغيرهم تناقش هذه المسألة بشكل مباشر. وعلاوة على ذلك، توجد ثلاثة بحوث كتبها Luo, Florence, Alley, Lloyd, Benatar، وآخرون في مجلة *American Journal of Public Health*، وأخرى أعدّها Sargent-Cox وآخرون، في مجلة *Social Science and Medicine* تتناول الصلات بين الدورات الاقتصادية والبطالة وتعثّر سداد الرهن العقاري والأزمة المالية ومعدلات الانتحار.

وفي الدراسة التي كثيراً ما يشار إليها، التي تتناول تأثيرات "الركود الحاصل في عام 2008" في الصحة الأوروبية، وجد الباحثون في مجال الطب[22] Stuckler, Basu, Suhrcke, Coutts, Mckee زيادات في البطالة مترافقة مع ارتفاع معدلات الانتحار وقلة توافر أعضاء الزرع (انخفاض في الأعضاء البشرية المتبرع بها وفق بحثين أجراهما de Lago[23]، وHouston[24])، يفترض أنه ناجم عن انخفاض معدلات حوادث الطرق (انخفاض تتراوح نسبته ما بين 10٪ و25٪) في أثناء فترات التباطؤ الاقتصادي. وتشير النتائج التي توصّلا إليها أيضاً إلى أن الآثار الصحية المترتبة على الأزمات المالية "متسارعة"، ما يعني أن حوادث الانتحار سترتفع حتى قبل أن تصبح أزمة متطورة بشكل كامل مادام الوكلاء الاقتصاديون يتوقعون المشقة والخسارة التي لا مفر منها لفرص العمل. وأشار الباحثون[25] Stuckler, Basu, Suhrcke, Coutts, Mckee إلى أنه مقابل كل زيادة نسبتها 1٪ في البطالة،

هناك ارتفاع مرافق بنسبة 0.79٪ في حوادث الانتحار لأعمار تقل عن 65 عاماً. وفي اليونان، التي تعدّ في قلب أزمات الديون الأوروبية، تشير التقديرات إلى وجود زيادة تتراوح ما بين 17٪ و25٪ في معدل الانتحار الوطني في الفترة 2007-2009 (Kentikelenis, Karanikolos, Papanicolas, Basu, McKee, Stuckler)[26]، ومستويات عالية من الديون الشخصية كونها عاملاً ممكناً في زيادة حوادث الانتحار.

وقام الباحثون[27] Luo, Florence, Quispe-Agnoli, Ouyang and Crosby بتفحّص الفترة ما بين عامي 1928 و2007، ودراسة أثر الدورات الاقتصادية في معدلات الانتحار في الولايات المتحدة (الكلية والخاصة بالعمر). واستخدام بيانات البطالة في الولايات المتحدة - معدلات الانتحار التي قدمتها مراكز مراقبة الأمراض والوقاية منها والطُرق اللامَعْلَمية nonparametric - يثبت أن معدلات الانتحار زادت بالنسبة إلى الفئة العمرية 25-64 عاماً كلما حصل انكماش على نطاق الاقتصاد. ومع أن الباحثين لا يدّعون وجود علاقة سببية، فإن معامل الارتباط بين فترات الركود ومعدلات الانتحار تراوح ما بين 0.33 و0.58 (ذات دلالة إحصائية عند قيمة احتمالية p-value لا تقل عن 0.003)، تبعاً للفئة العمرية. ونتج من اختبار "مربع كاي" χ^2 ثنائي الطرف دلالة إحصائية بالنسبة إلى الفئات العمرية نفسها، ما يشير إلى وجود ارتباط بين الدورات الاقتصادية ومعدلات الانتحار. ولعام 2007، أُبلغ عن 34,598 حادثة وفاة بسبب الانتحار في الولايات المتحدة، وتراوحت معدلات الانتحار الوطنية المعدَّلة عمرياً[28] ما بين 18.0 عام 1928 و11.2 عام 2007 (لكل 100,000 من المجتمع الإحصائي)، مقارنة بارتفاع إلى 22.1 عام 1932.

وقيّم Alley, Lloyd وآخرون[29] العلاقات بين تعثر سداد الرهن العقاري، وأعراض الاكتئاب، والوصول إلى الموارد الصحية ذات الصلة طوال عامين. وضمّت عيّنتهم التحليلية 2,239 بالغاً (50 عاماً وما فوق)، و68 مشاركاً مصنَّفين على أنهم من المتعثرين في سداد الرهن العقاري. وباستخدام اختبار مربع كاي وانحدارات لوجستية متعددة، وجد الباحثون أن مجموعة المتعثّرين شكّلت نسبة مئوية قوامها الإناث، والأفراد غير البيض، وغير المتزوجين، أعلى من المجموعة الأساسية؛ وأنهم يعانون ظروفاً صحية مزمنة أكثر (أعراض اكتئاب شديدة) في الأساس، ومن انخفاض الدخل، وارتفاع مستويات الديون. كما كانوا أكثر عرضة أيضاً لتطوير أعراض صحة عقلية إضافية.

ورداً على بعض تقارير وسائل الإعلام التي كانت توحي بتحسّن الصحة في أوقات الركود، كتب الباحث[30] Catalano أنه ثمة «تعقيدات ينطوي عليها تقدير حجم المرض الحاصل نتيجة اقتصاد منكمش والمتفادى من قبله»، وأن الطلب على خدمات الطب النفسي يشهد في البداية انخفاضاً ثم انتعاشاً فيما يشقّ الركود طريقه من خلال النظام. وتوصّل العمل الذي كُلّف به الباحث[31] Torjesen في مجلة *British Medical Journal* إلى أن الممارسات الطبية بدأت تقدم «النصائح في مجال التوظيف والتعليم بالإضافة إلى الخدمات الصحية»؛ لتجنّب وصف مضادات الاكتئاب والأدوية العقلية للمرضى الجدد، الذين غدوا مرضى نتيجة لتفاقم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية.

ولا تعني الأوقات الاقتصادية الصعبة بالضرورة أوضاعاً صحية أسوأ للناس. إذ تشير البيانات الأوروبية (الغربية) إلى أن «عدم المساواة الصحية لا

يتّسع بالضرورة إبان فترة الركود في البلدان التي تتمتع بحماية اجتماعية رسمية جيدة» (Wahlbeck وآخرون[32]). وفي الواقع، انخفضت معدلات الانتحار في السويد وفنلندا خلال فترات الركود العميق (تسعينيات القرن العشرين التي شهدت الأزمة المصرفية السويدية)، خلافاً لإسبانيا حيث حدث العكس خلال سبعينيات القرن العشرين وثمانينياته (Hintikka, Saarinen and Viinamäki[33]; Ostamo and [34]Lönnqvist). وتتناقض البيانات الأوروبية مع مثيلاتها في الولايات المتحدة أيضاً، حيث يجد الباحث[35] Zimmerman أنه ثمة علاقة بين زيادة معدلات الانتحار وانخفاض إنفاق الدولة على الرعاية الاجتماعية.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى تحديد إذا ما كان انهيار اقتصادي، مثل الأزمة المالية العالمية عام 2008، قد أحدث تداعيات إنسانية تمثّلت في زيادة معدلات الانتحار، والقتل، والقتل العمد-الانتحار. وبالإضافة إلى ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى اكتشاف إذا ما كانت هناك صلة بين حوادث الانتحار وجرائم القتل هذه وارتفاع مستويات البطالة في الولايات المتحدة. كما تسعى إلى توفير معلومات، وخصائص، وظروف خاصة، وإحصاءات موجزة للوفيات العنيفة التي حصلت كنتيجة مباشرة للأزمة المالية العالمية. وبهدف إعداد معلومات خلفية داعمة، تصنّف الدراسة أيضاً بيانات موجزة أساسية عن حوادث الانتحار، والقتل، وجميع الوفيات الناجمة عن الإصابات غير المتعمدة، التي بلغ مجموعها 1.839 مليون حادثة وفاة خلال الفترة 1999-2009 (الجدول 1). ولأن حصول نوع معين ومحدد من العنف يدعى

حوادث "القتل العمد-الانتحار" كان سائداً في هذه الوفيات ذات الأسباب المالية، يوسّع هذا البحث أيضاً دراسة الباحث[36] Eliason التي تصنف وقوع حوادث "القتل العمد-الانتحار" حتى عام 2004 فقط؛ فقد وسّعنا مجموعة المعلومات تلك لتشمل الفترة 2005-2009 (الجدول 2، والجدول 3، والجدول 4).

الجدول (2)

بيانات الانتحار (فقط) مأخوذة من نظام الإبلاغ الوطني عن حوادث الموت العنيف NVDRS (2005-2009)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	المجموع (أو المتوسط)
مجموع حالات الانتحار						
ذكور	6,843	6,719	7,205	7,400	7,827	35,994
إناث	1,850	1,878	2,027	2,070	2,122	9,947
المجموع	8,694	8,597	9,233	9,471	9,949	45,944
مجموع حالات الانتحار لكل 100,000 شخص						
ذكور	17.88	17.32	18.34	18.61	19.47	18.33
إناث	4.66	4.68	4.99	5.04	5.11	4.90
المجموع	11.16	10.89	11.55	11.72	12.18	11.5

مجموع حالات الانتحار						
السنة	2005	2006	2007	2008	2009	المجموع (أو المتوسط)
حالات الانتحار بالأسلحة النارية						
ذكور	4,029	3,834	4,044	4,249	4,437	20,593
إناث	579	591	651	651	720	3192
المجموع	4,608	4,425	4,695	4,900	5,157	23,785
حالات الانتحار بالأسلحة النارية لكل 100,000 شخص						
ذكور	10.53	9.88	10.29	10.69	11.04	10.49
إناث	1.46	1.47	1.60	1.58	1.73	1.57
المجموع	5.91	5.61	5.87	6.06	6.31	5.96
النسب المئوية للحوادث التي تعدّ الظروف/ الأمكنة فيها معلومة						
مشكلة وظيفية	11.32	11.40	11.59	13.60	14.90	12.64
مشكلة مالية	11.31	11.89	11.81	13.61	14.02	12.58
مشكلة في السكن	74.67	75.72	77.32	77.78	76.38	76.41

ملاحظة: الولايات الـ(16) المشاركة في نظام الإبلاغ الوطني عن حوادث الموت العنيف (من مراكز مراقبة الأمراض والوقاية منها) هي: ألاسكا، وكولورادو، وجورجيا، وكنتاكي، وميريلاند، وماساشوسيتس، ونيوجيرسي، ونيومكسيكو، وكارولينا الشمالية، وأوكلاهوما، وأوريغون، وورود آيلاند، وكارولينا الجنوبية، ويوتا، وفرجينيا، وويسكونسن. لاحظ ارتفاع معدلات الضحايا للسنتين 2008 و2009.

الجدول (3)

بيانات حوادث القتل العمد- الانتحار (حادث مشترك) مأخوذة من نظام الإبلاغ الوطني عن حوادث الموت العنيف (2005-2009)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	المجموع (أو المتوسط)
مجموع حوادث القتل العمد-الانتحار						
ذكور	170	157	161	167	187	842
إناث	18	9	12	8	12	59
المجموع	188	166	173	175	199	901
مجموع حوادث القتل العمد-الانتحار لكل 100,000 شخص						
ذكور	0.44	0.4	0.41	0.42	0.47	0.43
إناث	0.05	0.02	0.03	0.02	0.03	0.03
المجموع	0.24	0.21	0.22	0.22	0.24	0.23
حوادث القتل العمد-الانتحار بالأسلحة النارية						
ذكور	157	138	130	137	167	729
إناث	13	6	8	6	9	42
المجموع	170	144	138	143	176	771

مجموع حوادث القتل العمد-الانتحار						
السنة	2005	2006	2007	2008	2009	المجموع (أو المتوسط)
حوادث القتل العمد-الانتحار بالأسلحة النارية لكل 100,000 شخص						
ذكور	0.41	0.36	0.33	0.34	0.42	0.37
إناث	0.03	0.01	0.02	0.01	0.02	0.02
المجموع	0.22	0.18	0.17	0.18	0.22	0.19
النسب المئوية للحوادث التي تعدّ الظروف/ الأمكنة فيها معلومة						
مشكلة وظيفية	5.46	4.91	–	7.93	4.62	5.05
مشكلة مالية	9.29	9.2	4.14	8.54	10.98	8.45
مشكلة في السكن	73.4	76.51	79.19	77.71	76.88	76.69

ملاحظة: الولايات الـ(16) المشاركة في نظام الإبلاغ الوطني عن حوادث الموت العنيف (من مراكز مراقبة الأمراض والوقاية منها) هي: ألاسكا، وكولورادو، وجورجيا، وكنتاكي، وميريلاند، وماساشوسيتس، ونيوجيرسي، ونيومكسيكو، وكارولينا الشمالية، وأوكلاهوما، وأوريغون، ورود آيلاند، وكارولينا الجنوبية، ويوتا، وفرجينيا، وويسكونسن. لاحظ ارتفاع معدلات حوادث القتل العمد-الانتحار في عام 2009.

الجدول (4)

مراجعة **Eliason** لحوادث القتل العمد-الانتحار (المشتركة)**

(2004-1980)

الدراسة	الحوادث المبلّغ عنها لكل 100,000 شخص	حوادث القتل العمد-الانتحار، *n*	المدى الزمني	المكان
Marzuk وآخرون	0.3-0.2*	11 حادثة؛ 22 وفاة	أسبوع واحد عام 1989	الولايات المتحدة
Cohen وآخرون	0.7-0.3 في مجموعة عمرية أقل من 55 عاماً	89 حادثة في مجموعة عمرية أقل من 55 عاماً	1994-1988	الجنوب الشرقي والوسط الغربي
Hannah وآخرون	0.34 و0.38*	53 حادثة ؛ 116 وفاة	1984-1980؛ 1994-1990	غير متاح
Hanzlick and Koponen	0.46*	12 حادثة؛ 26 وفاة	1991-1988	مقاطعة فولتون، ولاية جورجيا
Campanelli and Gilson	0.26*	16 حادثة	2000-1995	نيوهامبشاير
Comstock وآخرون	0.3*	73 حادثة؛ 162 وفاة	2001-1994	أوكلاهوما
Bossarte وآخرون	0.23*	65 حادثة قتل	2003	نظام الإبلاغ الوطني عن حوادث الموت العنيف (ولايات متعددة)

الدراسة	الحوادث المبلّغ عنها لكل 100,000 شخص	حوادث القتل العمد-الانتحار، n	المدى الزمني	المكان
Bossarte وآخرون	*0.238	144 حادثة قتل	2004	نظام الإبلاغ الوطني عن حوادث الموت العنيف (ولايات متعددة)
هذه الدراسة	**0.3-0.21***	**915 حادثة انتحار منها 862 حادثة قتل****	**2009-2005**	**نظام الإبلاغ الوطني عن حوادث الموت العنيف (الولايات الـ16 المبلّغة)**

* لكل 100,000 شخص.

** حالة حصل فيها قتل عمد تبعه انتحار القاتل.

ملاحظة: قدّم الباحث Eliason[37] معلومات عن الدراسات التي تبلغ عن وقوع 575 حادثة قتل عمد-انتحار مشتركة خلال الفترة 1980-2004. وتضيف هذه الدراسة 1,777 حادثة إضافية لمثل تلك الوفيات للفترة 2005-2009 التراكمية.

البيانات والطرق

تستفيد هذه الدراسة من بيانات خمسة مصادر؛ أربعة منها خارجية، والخامس قام المؤلفان بتجميع بياناته. وقد حصلنا على معدلات الانتحار السنوية للفترة 1980-2008 من نظام الإحصاءات الحيوية الوطني الخاص

بمراكز مراقبة الأمراض والوقاية منها. وأخذنا معدلات الانتحار لعام 2009 من قاعدة بيانات نظام الاستعلام والإبلاغ عن إحصاءات الإصابات التابع لمراكز مراقبة الأمراض والوقاية منها (اعتباراً من ديسمبر 2012؛ ليست التقارير الكاملة للوفيات في الأعوام 2009 و2010 و2011 متاحة بعد على مواقع مراكز مراقبة الأمراض والوقاية منها). ويشير Stuckler وآخرون[38] إلى وجود «العديد من الثغرات في بيانات الوفيات.. وأن بيانات الصحة متخلفة سنوات عديدة». وقد حصلنا على معدل البطالة الأمريكية السنوي للمدنيين في الفترة ما بين عامي 1980 و2011، الذي قام بحسابه مكتب إحصاءات العمل الأمريكي، من خلال قاعدة البيانات الاقتصادية الخاصة بمجلس الاحتياطي الفيدرالي في سانت لويس. أما بيانات حوادث القتل العمد-الانتحار فتعدّ كياناً منفصلاً، وقد حصلنا عليها من نظام الإبلاغ الوطني عن حوادث الموت العنيف الخاص بمراكز مراقبة الأمراض والوقاية منها. وتعود أحدث مجموعة بيانات متاحة حالياً وخاصة بحوادث القتل العمد-الانتحار، الصادرة عن نظام الإبلاغ الوطني عن حوادث الموت العنيف إلى عام 2009 (اطلعنا عليها في ديسمبر 2012). وتجدر الإشارة إلى أن نظام الإبلاغ الوطني عن حوادث الموت العنيف لا يجمع المعلومات إلا من 16 ولاية فقط، ولا يمثّل الولايات المتحدة كلها، ومن هنا تأتي أهمية ورقة العمل الخامسة.

وإدراكاً منا لوجود فجوات زمنية متعددة السنوات في بيانات الوفيات، قمنا بتجميع مجموعة بيانات يدوياً لتتبع حوادث الانتحار، والقتل، والقتل العمد-الانتحار للسنوات 2008 و2009 و2010 الناجمة عن عوامل مردّها

انهيار قطاع الإسكان (مثل مسائل تعثّر سداد الرهن العقاري، وحبس الرهن، والإخلاء). وعلاوة على ذلك، لم تبدأ بيانات مراكز مراقبة الأمراض والوقاية منها بالظهور إلا لعام 2009 (اعتباراً من ديسمبر 2012). وقد توصّل بحثنا إلى 98 جريمة مختلفة نجم عنها ما مجموعه 158 وفاة عنيفة غير طبيعية مردّها الأزمة الإسكانية/ المالية، ومنها 74 حالة انتحار، و84 جريمة قتل (بما في ذلك 19 حادثة قتل عمد-انتحار مشتركة حصدت حياة ما مجموعه 64 شخصاً).[39] وكذلك عمدنا إلى تدوين معلومات تخصّ عدداً من الحقول الإضافية غير الموجودة عادة في الجداول التي وفرتها مراكز مراقبة الأمراض والوقاية منها. وقد مكّننا هذا من تحليل شتى الجوانب التوزيعية للمكوّنات (مثل قطاع التوظيف، ومستوى دخل الضحايا، إلخ) الكامنة وراء حوادث الوفيات المسجلة. ولأغراض هذه الورقة، أُطلق على هذه البيانات التي جُمعت ذاتياً اسم «مجموعة بيانات تداعيات الأزمة المالية العالمية»، والتي تغطي أعوام 2008 و2009 و2010، إشارة إلى الأزمة المالية العالمية عام 2008.

مناقشة النتائج

للحصول على بعض الأرقام الأساسية الخاصة بوقوع حوادث الانتحار وجرائم القتل، بحثنا في ما مجموعه 1.839 مليون وفاة ناجمة عن "الإصابة" ضمن قاعدة بيانات نظام الإبلاغ الوطني عن حوادث الموت العنيف الخاص بمراكز مراقبة الأمراض والوقاية منها، وذلك للفترة الممتدة بين عامي 1999 و2009. ومع أن الوفيات المتصلة بحوادث النقل شكّلت أهم سبب للوفيات

غير الطبيعية غير المَرضية (27.4٪)، فإننا وجدنا أنه ثمة ما يقرب من ضعف عدد حالات الانتحار ارتكبت كجرائم قتل (19.5٪ مقابل 10.7٪). وقد استخدمت الأسلحة النارية في 57٪ من حالات الانتحار و40٪ من جرائم القتل (Miller and Hemenway[40]). ويعني مجموع الوفيات في فترة السنوات العشر نحو 500 وفاة يومياً في الولايات الأمريكية الخمسين، منها نحو 100 وفاة يومياً سببها الانتحار. ونناقش معدلات الانتحار السنوية في الفترة ما بين عامي 1980 و2010 في الشكل (5).

ونعرض في الجدولين (2) و(3) بيانات الوفيات مع إدخال تحسينين اثنين. أولاً، تم توفير المعدلات الخاصة بعوامل الضغط المالية ذات الصلة التي أدت إلى الانتحار؛ ثانياً، تشمل البيانات حوادث "القتل العمد-الانتحار" على أنها فئة منفصلة. وتجدر الإشارة إلى أن مجموع كل جرائم القتل العمد وحالات الانتحار لا تساوي حوادث "القتل العمد-الانتحار"، التي هي جريمة محددة ينتحر القاتل فيها عقب ارتكابه الجريمة. وتفصل هذه الدراسة بين حالات الانتحار وحوادث القتل العمد-الانتحار الأندر حدوثاً، وتجمع معلومات من مجموعة بيانات نظام الإبلاغ الوطني عن حوادث الموت العنيف التي توفر بيانات أكثر تفصيلاً، ولكنها تقتصر على 16 ولاية أمريكية فقط. وفي الفترة ما بين عامي 2005 و2009، بلغ معدل الانتحار (لكل شخص 100,000) 11.5. كما تجدر الإشارة إلى أن المعدلات ارتفعت في عامي 2008 و2009 إلى أعلى من المتوسط (12.18 لعام 2009، الجدول 2). وكذلك ارتفعت نسبة حالات الانتحار الناجمة عن "مشكلة

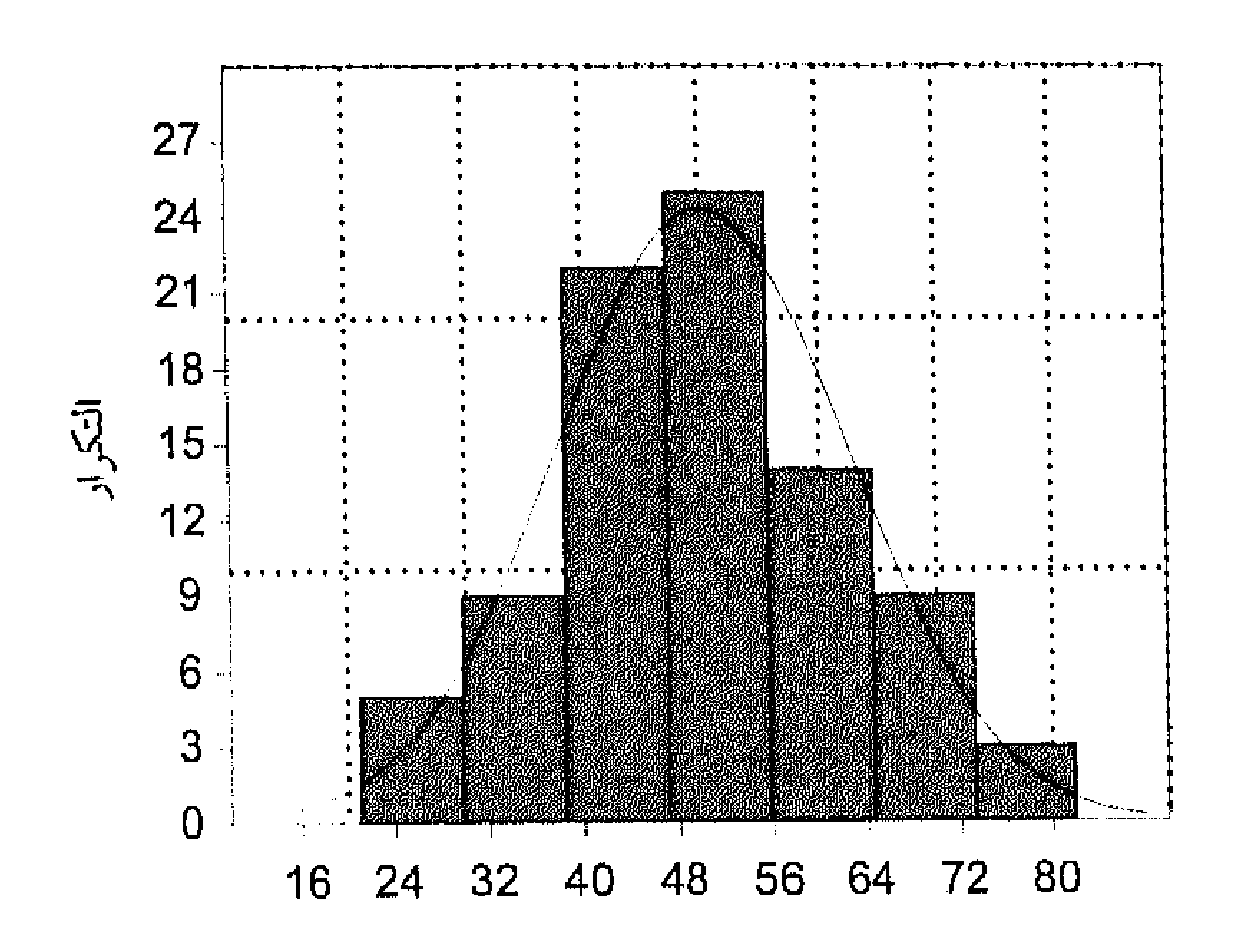
مالية" في العامين نفسيهما إلى 13.61٪ و14.02٪ على التوالي، أي أعلى من المتوسط 12.58٪ في الفترة ما بين عامي 2005 و2009. ونرى في الجدول (3) أن النسبة الإجمالية لحوادث القتل العمد-الانتحار التي سببتها "مشكلة مالية" ارتفعت إلى 10.98٪ عام 2009، في حين وصل المتوسط لكامل الفترة 2005-2009 إلى 8.45٪. ويعرض Eliason41 معلومات عن دراسات تبلّغ عن وقوع 575 حادثة قتل عمد-انتحار مشتركة خلال الفترة ما بين عامي 1980و2004. وتضيف هذه الدراسة 1,777 حادثة إضافية لمثل هذه الوفيات عن الفترة التراكمية ما بين عامي 2005 و2009. ولابدّ من ذكر أن الحوادث المبلّغ عنها لحوادث القتل العمد-الانتحار المشتركة هذه تبقى في نطاق 0.2-0.7 حالة (لكل 100,000 شخص) في الفترة 1980-2009.

ونقدم في الأشكال من (1) إلى (4) تفصيلات إضافية للوفيات استناداً إلى مجموعة بياناتنا الخاصة بتداعيات الأزمة المالية العالمية للفترة ما بين عامي 2008 و2010. وكان متوسط (μ) عمر الجاني في مجموعة بياناتنا 49.95 عاماً، بانحراف معياري (σ) بلغ 12.4. وكان الحد الأدنى للعمر 21 عاماً، أما الحد الأقصى فكان 82 عاماً (الشكل 1). وكان متوسط (μ) عدد الوفيات لكل حادثة (سببها عوامل ضغط مالي) 1.60، بانحراف معياري (σ) بلغ 1.33. وكان العدد الأدنى للضحايا 1.00 بينما كان العدد الأقصى لهم في حادثة معينة 7 ضحايا. ونجم ما مجموعه 158 ضحية (حوادث انتحار، وقتل، وقتل-انتحار) عن 98 جريمة سُجلت لدينا في مجموعة بيانات تداعيات الأزمة المالية العالمية.

ونبيّن في الشكل (3) تفصيلاً للوسائل الرئيسية المستخدمة في الحوادث العنيفة. وكانت الإصابات الناجمة عن الأسلحة النارية الشكل الأكثر انتشاراً – 48٪ من الحوادث – وهذا يتفق والأرقام التي ذكرتها مراكز مراقبة الأمراض والوقاية منها (1999-2009) كما هو مبين في الجدول (1). وتلا ذلك حوادث المخدرات والتسميم، التي شكّلت نحو 13٪ من الوفيات. وتعطينا الرسوم البيانية الطبقية في الشكل (4) تفصيلات رئيسية لستة أعمدة منفصلة ذات صلة بكل وفاة من الوفيات. وحيث إنه يوجد ما مجموعه 14 تصنيفاً فرعياً، يمكننا فهم هذا بأفضل ما يمكن على أنه مصفوفة 6x14، وتتضح قيم المصفوفة القُطرية في الجدول (5). ويوضّح العمود الأول أن نسبة الأطفال بين الضحايا شكّلت 21٪، والبالغين 79٪. ويوضح العمود الثاني أن نسبة الذكور بين جميع الجناة وصلت إلى 81٪، والإناث 19٪. ونجد في العمود الثالث أن نسبة جرائم القتل بلغت 53٪، وحالات الانتحار 47٪. ويبين العمود الرابع أن 66٪ من الوفيات كانت ذات صلة بـ"الرهن العقاري"، و34٪ ذات صلة بالاكتئاب. وفي العمود الخامس نرى أن نحو 66٪ من الوفيات حدثت في فئة أصحاب الدخل العالي، ما قد يدل على الاضطراب الشديد الناتج من الخسارة المفاجئة للوضع المالي. ويتضح من بيانات العمود السادس أن 40٪ من تلك الوفيات ارتبطت بعاملين في القطاع المالي. ويعدّ الجدول (5) المكافئ العددي للأعمدة البيانية الطبقية في الشكل (4)، حيث توجد المعلومات البارزة على امتداد قطري.

الشكل (1)

التوزيع العمري للجناة (2008-2010)

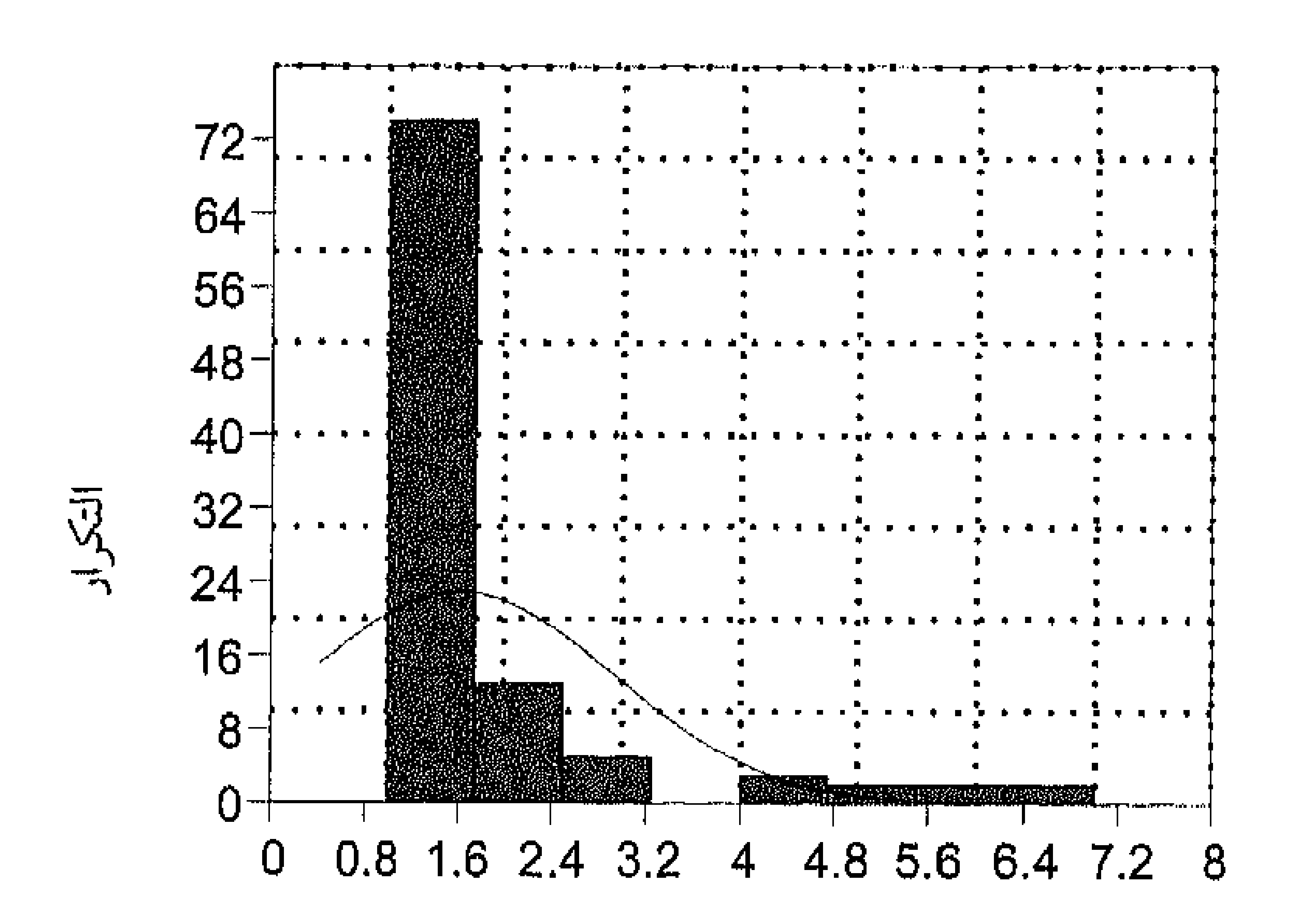


ملاحظة: كان متوسط عمر الجاني 49.95 عاماً، بانحراف معياري (σ) بلغ 12.60. وكان الحد الأدنى للعمر 21 عاماً، أما الحد الأقصى فكان 82 عاماً. ونجم ما مجموعه 158 ضحية (حوادث انتحار، وقتل، وقتل-انتحار مشتركة) عن الجرائم الـ98 المسجلة في مجموعة بياناتنا.

المصدر: «مجموعة بيانات تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008» التي جمعها المؤلفان، والتي تغطي الفترة ما بين عامي 2008 و2010.

الشكل (2)

عدد الوفيات لكل حادثة (2008-2010)

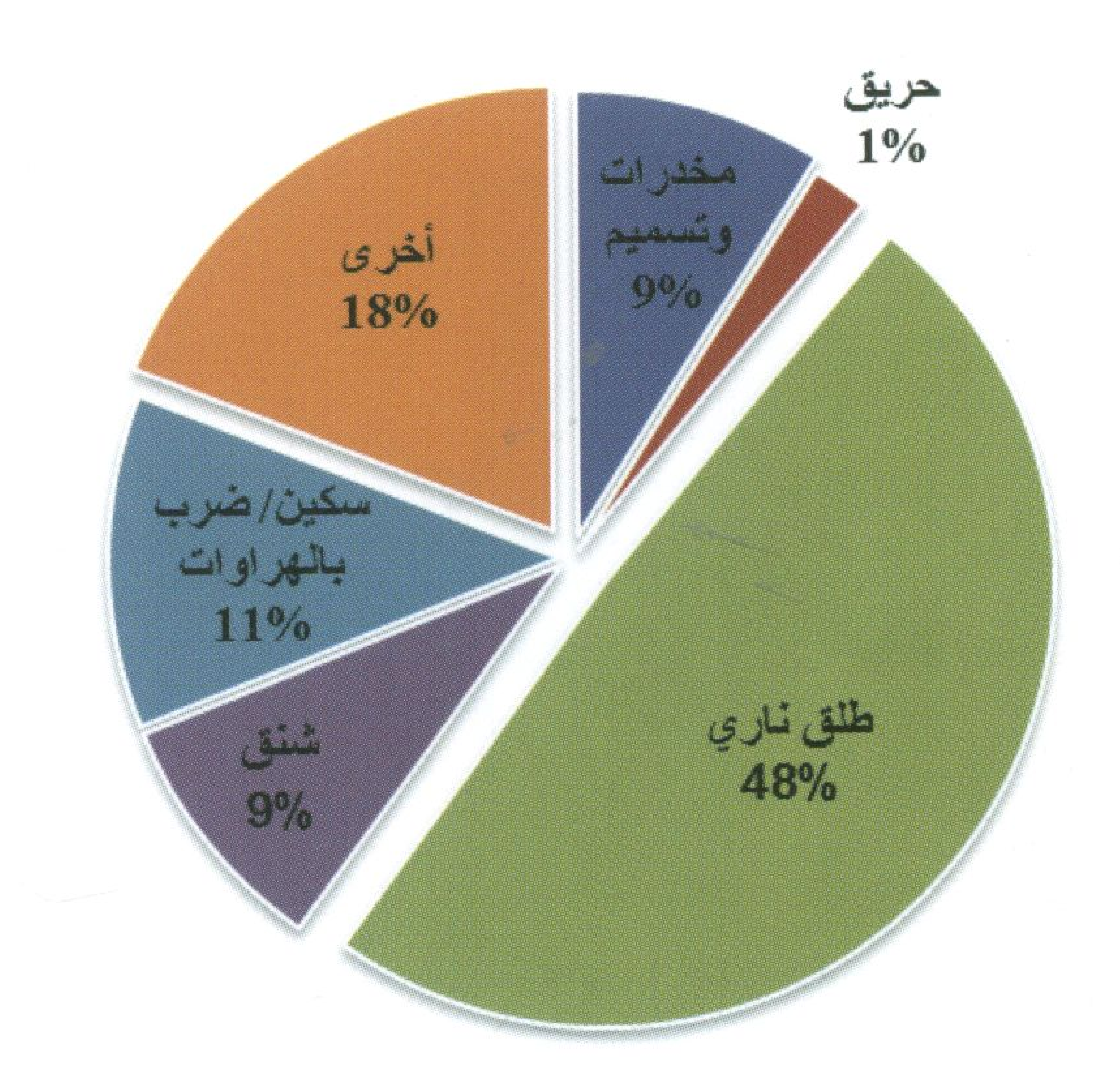


ملاحظة: كان متوسط عدد الوفيات لكل حادثة (سببها عوامل ضغط مالي) 1.60، بانحراف معياري بلغ 1.33. وكان العدد الأدنى للضحايا 1.00 بينما كان العدد الأقصى لهم في حادثة معينة 7.00 ضحايا. ونجم ما مجموعه 158 ضحية (حوادث انتحار، وقتل، وقتل-انتحار) عن الجرائم الـ98 المسجلة في مجموعة بياناتنا.

المصدر: «مجموعة بيانات تداعيات الأزمة المالية العالمية» التي جمعها المؤلفان والتي تغطي الفترة ما بين عامي 2008 و2010.

الشكل (3)

مصدر الإصابات القاتلة (2008-2010)

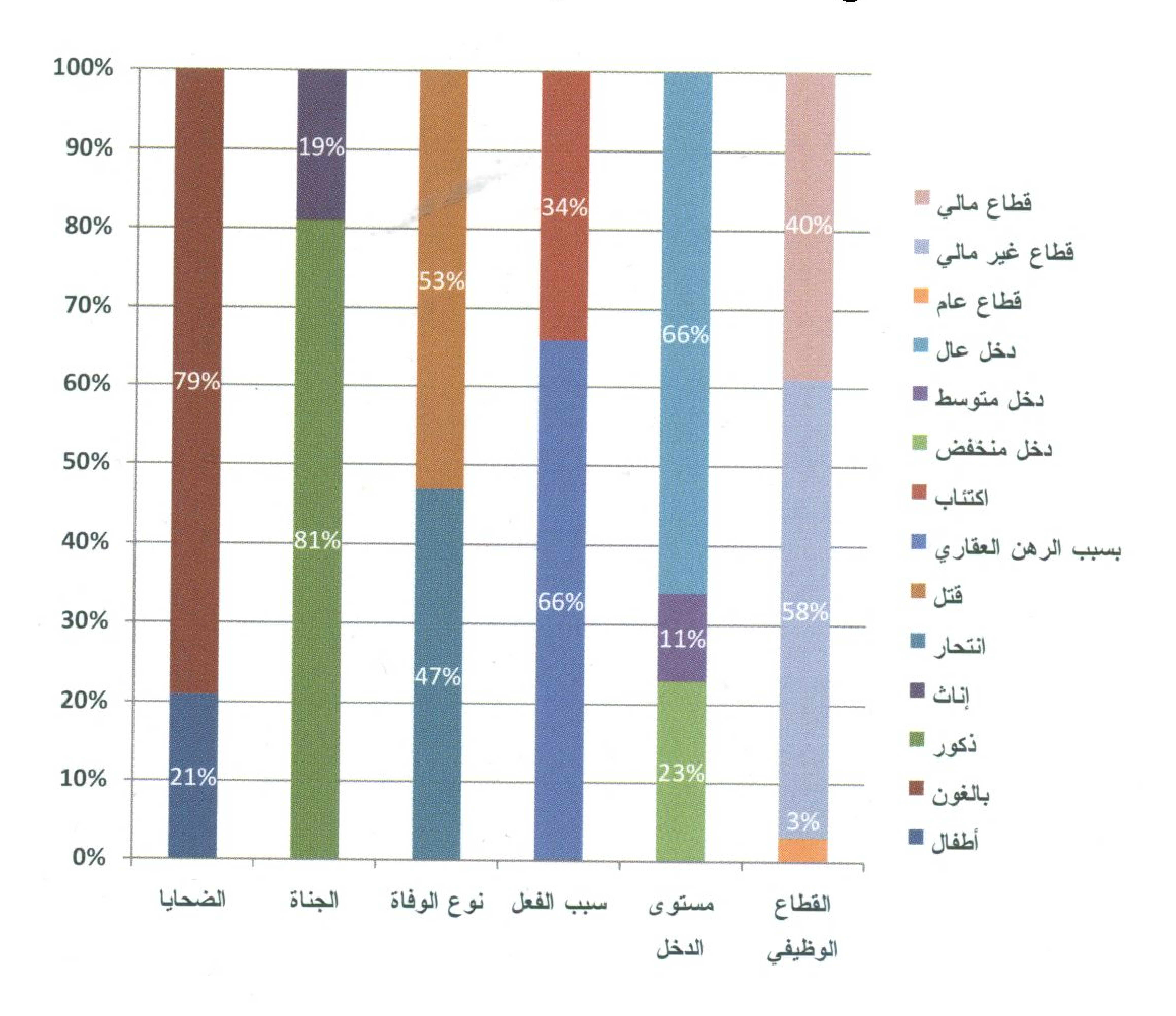


ملاحظة: يفصّل هذا الرسم البياني الوسائل الرئيسية المستخدمة في الحوادث العنيفة. وكانت طلقات الأسلحة النارية الوسيلة الأكثر استخداماً وعلى نطاق واسع؛ مسجلة 48٪ من الحالات. وهذا يتفق والأرقام التي ذكرتها مراكز مراقبة الأمراض والوقاية منها (1999-2009) كما هو مبين في الجدول رقم (1). ونجم ما مجموعه 158 ضحية (حوادث انتحار، وقتل عمد، وقتل عمد-انتحار) عن الجرائم الـ(98) المسجلة في مجموعة بياناتنا.

المصدر: «مجموعة بيانات تداعيات الأزمة المالية العالمية» التي جمعها المؤلفان والتي تغطي الفترة ما بين عامي 2008 و2010.

الشكل (4)

خصائص مجموع الوفيات الناجمة عن الأزمة المالية العالمية (2008-2010)



ملاحظة: توضح الرسوم البيانية الطبقية في هذا الشكل تفصيلات رئيسية لستة أعمدة منفصلة ذات صلة بكل وفاة من الوفيات. وحيث إنه يوجد 14 تصنيفاً فرعياً، يمكننا فهم هذا بأفضل ما يمكن على أنه مصفوفة 14x6، وتتضح قيم المصفوفة القُطرية في الجدول رقم (5). وكمثال على ذلك، يوضح العمود الأول أن نسبة الأطفال بين الضحايا شكّلت 21٪، والبالغين 79٪. ويمكننا ملاحظة أن نسبة عالية نسبياً، 40٪، تعود إلى ضحايا من القطاع المالي؛ وأن 66٪ من الضحايا كانوا فعلاً من فئة أصحاب الدخل العالي؛ وأن 66٪ من الوفيات كانت ذات صلة بالرهن العقاري؛ وأن نسبة الوفيات بسبب الانتحار بلغت 47٪؛ وأن 21٪ من الضحايا كنّ من الإناث. ونجم ما مجموعه 158 ضحية (حوادث انتحار، وقتل، وقتل-انتحار) عن الجرائم الـ(98) المسجلة في مجموعة بياناتنا.

المصدر: «مجموعة بيانات تداعيات الأزمة المالية العالمية» التي جمعها المؤلفان والتي تغطي الفترة ما بين عامي 2008 و2010.

الجدول رقم (5)

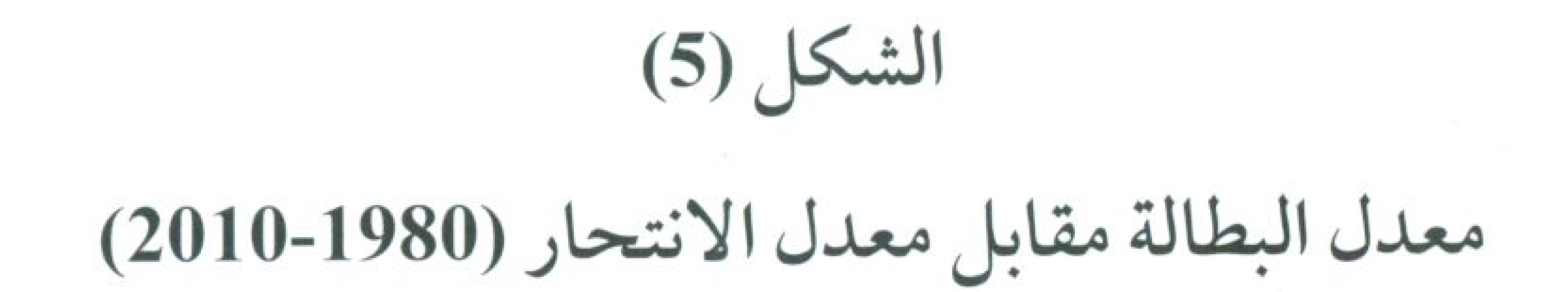
مصفوفة خصائص مجموع الوفيات الناجمة عن الأزمة المالية العالمية (2008-2010)

	الضحايا	الجناة	نوع الوفاة	سبب الفعل	مستوى الدخل	القطاع الوظيفي
أطفال	%21					
بالغون	%79					
ذكور		%81				
إناث		%19				
انتحار			%47			
قتل			%53			
بسبب الرهن العقاري				%66		
اكتئاب				%34		
دخل منخفض					%23	
دخل متوسط					%11	
دخل عال					%66	
قطاع عام						%3
قطاع غير مالي						%58
قطاع مالي						%40

ملاحظة: تعدّ هذه المصفوفة المكافئَ العددي للشكل (4).

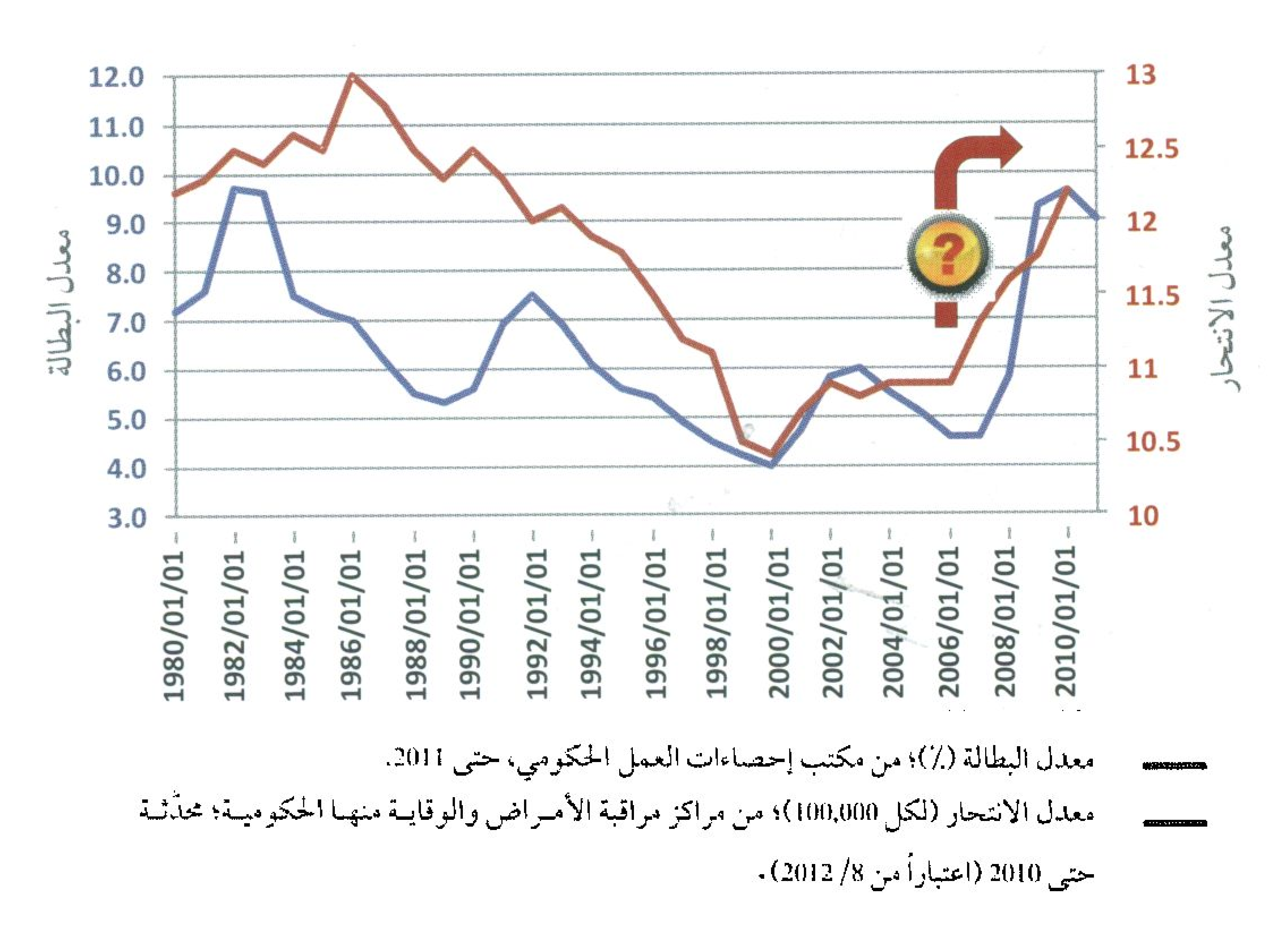
المصدر: «مجموعة بيانات تداعيات الأزمة المالية العالمية» التي جمعها المؤلفان والتي تغطي الفترة ما بين عامي 2008 و2010.

ونناقش تالياً العلاقة بين البطالة ومعدلات الانتحار. فقد لاحظ الباحث[42] Stuckler أن ارتفاع معدلات البطالة 1٪ في الاتحاد الأوروبي كان مرتبطاً بارتفاع معدلات الانتحار بنسبة 0.79٪. كما لاحظ أن الوفيات الناجمة عن حوادث الطرق انخفضت بنسبة 1.39٪، ما أدى بالتالي إلى انخفاض نسبة التبرع بالأعضاء البشرية المتاحة للزرع. ونجد أن الصلة التي توصّل إليها الباحثون[43] Stuckler, Basu and McKee بين البطالة والانتحار في البيانات الأوروبية خلال الفترة 1970–2007 تنطبق على بيانات الولايات المتحدة أيضاً. وبحثنا في هذه الدراسة بيانات 30 عاماً من البطالة والانتحار في الولايات المتحدة (1980–2010، من مكتب إحصاءات العمل ومراكز مراقبة الأمراض والوقاية منها) فوجدنا أن معامل ارتباط بيرسون يبلغ 0.63 ($p<0.001$) بين المعدَّلين. وهذا يتوافق جيداً مع دورة الأعمال التجارية الطويلة الأمد ومعدلات الانتحار التي أجراها الباحثون[44] Luo, Florence, Quispe-Agnoli, Ouyang and Crosby للفترة ما بين عامي 1928 و2007.



الشكل (5)

معدل البطالة مقابل معدل الانتحار (1980-2010)



معدل البطالة (٪)؛ من مكتب إحصاءات العمل الحكومي، حتى 2011.

معدل الانتحار (لكل 100,000)؛ من مراكز مراقبة الأمراض والوقاية منها الحكومية؛ محدّثة حتى 2010 (اعتباراً من 8/ 2012).

ملاحظة: يوضّح الشكل (5) معدل البطالة في الولايات المتحدة حتى عام 2011، ووفرت مراكز مراقبة الأمراض والوقاية منها معدلات الانتحار السنوية حتى عام 2010 (بفاصل زمني أمَده عام واحد؛ وأحدث البيانات متاحة اعتباراً من أغسطس 2012): معامل الارتباط 0.63 (قيمة احتمالية أقل من 0.001). وقد ارتفع معدل الانتحار في الفترة ما بين عامي 2007 و2010. كما ارتفع آنذاك معدل البطالة من نحو 4.5-9.5٪.

المصدر: مجموعات بيانات مكتب إحصاءات العمل ومراكز مراقبة الأمراض والوقاية منها.

وخلال الفترة ما بين عامي 2007 و2010، حين ارتفع معدل البطالة من 4.5٪ إلى 9.5٪، ارتفع معدل الانتحار من نحو 10.5 (لكل 100,000 شخص) إلى ما يزيد قليلاً على 12.0 (الشكل رقم 5). وربما يعدّ هذا دليلاً على آليات الدعم الاجتماعية الحديثة التي جعلت معدل الانتحار في تلك الفترة أبعد كثيراً عن معدل الـ22.1 الذي كان موجوداً عام 1932. ويوضح

الجدول رقم (6) معامِلات انحدار المربعات الصغرى العادية (OLS) بين لوغاريتم معدل البطالة في الولايات المتحدة (متغير-X) من عام 1980 إلى عام 2010 ولوغاريتم مراكز مراقبة الأمراض والوقاية منها التي وفّرت معدلات الانتحار السنوية (متغير-Y) من عام 1980 إلى عام 2010. والانحدار التربيعي R^2 للمطابقة fit هو 45.72٪ مع كون كل القيم الاحتمالية أقل من 0.001، وتعدّ "إحصائية-إف" F-stat التي قيمتها 26.27 ذات دلالة إحصائية كلية للانحدار regression. وهذا يشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات البطالة والانتحار، وذلك بالنسبة إلى البيانات التي هي قيد البحث. ويمكن الاطلاع على قطع ناقص 95٪ لنقاط انتشار هذا الانحدار في الشكل (6). ويحسّن نموذج تربيعي متعدد الحدود polynomial، موضح في الشكل (7)، الانحدارَ التربيعي إلى 59.03٪. وهذا النموذج هو [من اليسار إلى اليمين]:

Ln (معدل الانتحار) = 0.4417 + 1.411 Ln (معدل البطالة) – 0.7658 Ln (معدل البطالة)^2; R^2 = 59.03٪

وبتحليل هذا النموذج نجد أنه في الفترة ما بين عامي 1988 و1992 واصلت معدلات الانتحار انخفاضها، أما معدلات البطالة فكانت آخذة في الارتفاع (تقع نقاط البيانات في أقصى يمين خط المطابقة، في الشكل 7). ومع ذلك، تبقى العلاقة الإيجابية قائمة بين زيادة معدلات الانتحار وتزايد معدلات البطالة.

الجدول (6)

معاملات وإحصاءات الانحدار (1980-2010)

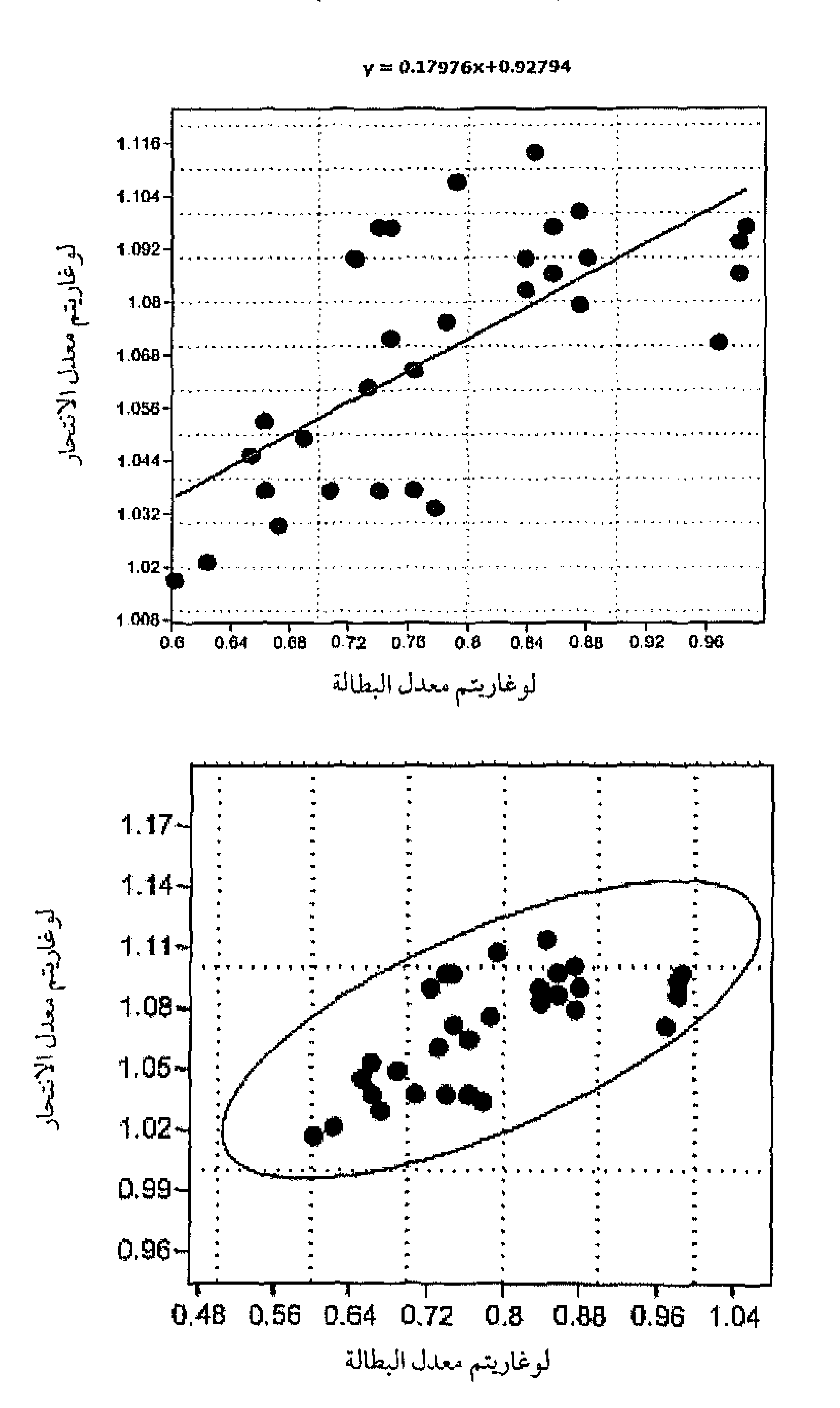
Y = لوغاريتم معدل الانتحار	المُعامل	الخطأ المعياري	إحصائية-ت	القيمة الاحتمالية	إحصائية-إف (1,29) 26.27	القيمة الاحتمالية (انحدار) 0.000018
الثابت	0.92794	0.027829	.34433	1.1151 E-24	انحدار تربيعي 0.4753	انحدار تربيعي 0.4572 معدّل
X = لوغاريتم معدل البطالة	0.17976	0.035073	.12555	1.7896 E-05	ذات دلالة إحصائية عند قيمة احتمالية أقل من 0.0001	قيمة "ويلكس لامدا" Wilks' Lambda 0.5247

ملاحظة: يوضح هذا الجدول انحدار المربعات الصغرى العادية بين معدل البطالة في الولايات المتحدة من عام 1980 إلى عام 2010 (متغير-X) ومعدلات الانتحار السنوية التي وفرتها مراكز مراقبة الأمراض والوقاية منها للفترة ما بين عامي 1980 و2010 (متغير-Y). وهذه هي أحدث البيانات المتاحة اعتباراً من ديسمبر 2012. وتعدّ كل القيم الاحتمالية ذات دلالة إحصائية عند المستوى 0.001؛ وكذلك تعدّ "إحصائية-إف" التي قيمتها 26.27 ذات دلالة إحصائية كلية للانحدار عند القيمة الاحتمالية 0.001 أيضاً. وتشير قيمة "ويلكس لامدا" البالغة 0.5247 إلى أن نسبة الـ52.47٪ من التغير في معدل الانتحار لا تفسير لها من قبل معدل البطالة المتغير المستقل. ولهذا علاقة وثيقة بالانحدار التربيعي المرصود والبالغ نسبته 45.72٪.

المصدر: مجموعات بيانات مكتب إحصاءات العمل ومراكز مراقبة الأمراض والوقاية منها.

الشكل (6)

انحدار المربعات الصغرى العادية: معدل الانتحار مقابل معدل البطالة (2010-1980)



ملاحظة: يظهر هذان الرسمان التوضيحيان تمثيلاً رسومياً لانحدار المربعات الصغرى بين معدل البطالة في الولايات المتحدة للفترة ما بين عامي 1980 و2010 (متغير-X) ومعدلات الانتحار السنوية التي وفرتها مراكز مراقبة الأمراض والوقاية منها للفترة ما بين عامي 1980 و2010 (متغير-Y). وهذه هي

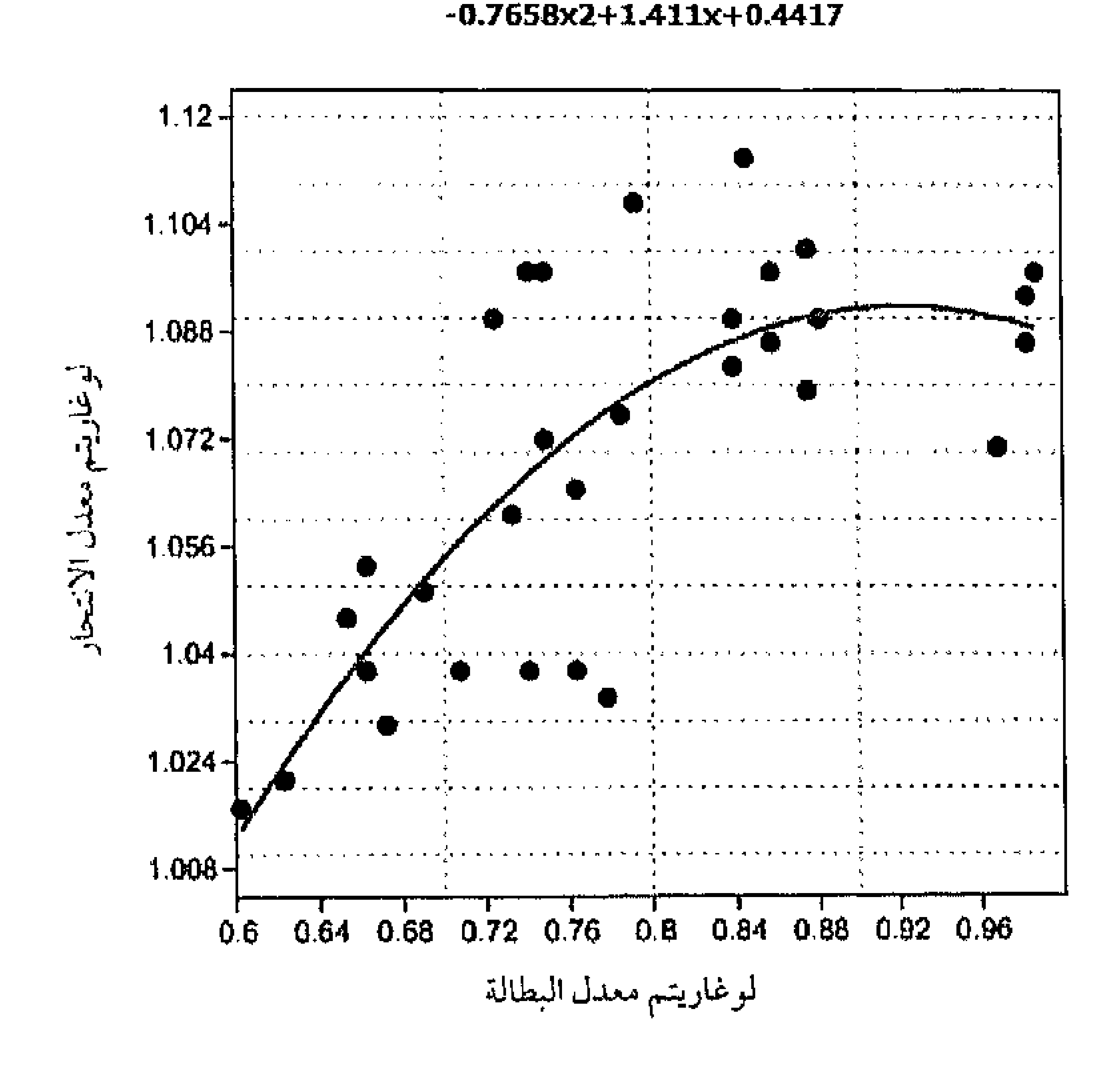
أحدث البيانات المتاحة اعتباراً من ديسمبر 2012. وكما هو موضح في الجدول رقم (6)، تعدّ كل القيم الاحتمالية ذات دلالة إحصائية عند المستوى 0.001؛ ويشير ميل الانحدار إلى وجود علاقة إيجابية بين معدل البطالة الوطني وحدوث حالات الانتحار. لاحظ القطع الناقص 95٪ حول نقطتي x-y. وتبلغ نسبة الانحدار التربيعي المرصود لهذا الانحدار 45.72٪.

المصدر: مجموعات بيانات مكتب إحصاءات العمل ومراكز مراقبة الأمراض والوقاية منها، وأُخذت بيانات Advance Data من الموقع الإلكتروني (http://www.cdc.gov/nchs/products/ad.htm).

الشكل (7)

الانحدار المتعدد الحدود: معدل الانتحار مقابل معدل البطالة (2010-1980)

-0.7658x2+1.411x+0.4417



ملاحظة: يظهر هذا الرسمان التوضيحيان تطابقاً متعدد الحدود من الدرجة الثانية بين معدل البطالة في الولايات المتحدة للفترة ما بين عامي 1980و2010 (متغير-X وX^2) ومعدلات الانتحار السنوية التي وفرتها مراكز مراقبة الأمراض والوقاية منها للفترة ما بين عامي 1980 و2010 (متغير-Y). وهذه هي أحدث البيانات المتاحة اعتباراً من ديسمبر 2012. ويبلغ الانحدار الكلي لإحصائية-إف 20.173 بقيمة احتمالية أقل من 0.001. وتبلغ نسبة الانحدار التربيعي المرصود لهذا الانحدار 59.03٪، وبقيمة مربع كاي 0.0096. ونجد في الشكل رقم (5) أنه في الفترة ما بين عامي 1988 و1992 واصلت معدلات الانتحار انخفاضها أما معدلات البطالة فكانت آخذة في الارتفاع (تقع نقاط البيانات في أقصى يمين خط المطابقة). البيانات الجدولية متاحة عند الطلب.

المصدر: مجموعات بيانات مكتب إحصاءات العمل ومراكز مراقبة الأمراض والوقاية منها. وأُخذت بيانات Advance Data من الموقع الإلكتروني (http://www.cdc.gov/nchs/products/ad.htm).

الاستنتاجات

لوحظت زيادة في نسبة حوادث الانتحار، والقتل العمد، والقتل العمد-الانتحار المشتركة في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008. وخلافاً للاعتقاد العام، حصل عدد كبير من هذه الوفيات في أوساط فئة أصحاب الدخل المرتفع، وأولئك العاملين في القطاع المالي. وقد شملت دراستنا هذه 30 عاماً من بيانات البطالة والانتحار في الولايات المتحدة (1980–2010)، ووجدنا أن العلاقة بين البطالة والانتحار التي توصل إليها الباحثون[45] Stuckler, Basu and McKee في البيانات الأوروبية خلال الفترة ما بين عامي 1970 و2007، تنطبق على ما في بيانات الولايات المتحدة أيضاً. كما بحثتْ دراستنا في ما يقارب 839.1 مليون وفاة مرتبطة بـ"الإصابات" ضمّتها قاعدة بيانات نظام الاستعلام والإبلاغ عن إحصائيات الإصابات التابع لمراكز مراقبة الأمراض والوقاية منها خلال الفترة ما بين عامي 1999 و2009 وتوصّلنا، بما يثير الدهشة، إلى أن نسبة حالات الانتحار بلغت ضعف نسبة جرائم القتل العمد تقريباً (19.5٪ مقابل 10.7٪)؛ وأن الأسلحة النارية استخدمت في 57٪ من حالات الانتحار، وفي 40٪ من جرائم القتل العمد (Miller and Hemenway[46])؛ وأنه ما من نظام اقتصادي يمكنه تحمّل مثل هذه الخسارة المباشرة في رأس المال البشري؛ وأنه لابدّ من صوغ سياسة واستراتيجية تَحولان دون حصول مثل هذه النتائج السلبية للانهيارات المالية، التي لابدّ من أنها ستتكرر. ومع ذلك، لابدّ من البحث في التوزّع المكاني-الجغرافي لهذه النتائج.

الهوامش

1. انظر:

M. Spiegel, "The Academic Analysis of the 2008 Financial Crisis: Round 1," *Review of Financial Studies*, vol. 24 no. 6 (2011), 1773–1781.

2. انظر:

Y. Demyanyk, and O. van Hemert, "Understanding the Subprime Mortgage Crisis," *Review of Financial Studies* vol. 24 no. 6 (2011), 1848–1880.

3. يطلق على "القتل العمد-الانتحار" أيضاً "الانتحار-القتل"، وهي جريمة ذات طبيعة محددة يعمد الجاني فيها إلى الانتحار بعد ارتكابه جريمة القتل. وتُصنِّف بيانات مراكز مراقبة الأمراض والوقاية منها/ نظام الإبلاغ الوطني عن حوادث الموت العنيف ضمن فئة منفصلة؛ وهي ليست مجموع حالات الانتحار وجرائم القتل التي ارتكبت كل على حدة.

4. انظر:

G.T. Kingsley, R. Smith and D. Price, *The Impacts of Foreclosures on Families and Communities: A Primer* (Washington, DC: The Urban Institute, 2009); (http://www.urban.org/ publications/411909.html).

5. انظر:

D. Stuckler, S. Basu and M. McKee, "Budget Crises, Health, and Social Welfare Programmes," *British Medical Journal*, vol. 340 c3311, (2010), 77–79.

6. اعتباراً من 10 أكتوبر 2012، وأحدث بيانات مراكز مراقبة الأمراض والوقاية منها هي حتى عام 2009؛ انظر:

(http://wisqars.cdc.gov:8080/ nvdrs/nvdrsDisplay.jsp).

7. للاطلاع على أصل كلمة mortgage [الرهن العقاري] في اللغة الإنجليزية الوسطى، انظر:

The American Heritage® Dictionary of the English Language, Fourth Edition copyright ©2000 by Houghton Mifflin Company. Updated in 2009.

8. انظر:

S. Eliason, "Murder–Suicide: A Review of the Recent Literature," *Journal of the American Academy of Psychiatry and the Law*, vol. 37 no. 3 (2009), 371–376.

9. انظر:

J. Coid, "The Epidemiology of Abnormal Homicide and Murder Followed by Suicide," *Psychological Medicine* vol. 13 (1983), 855–860.

10. انظر:

P. Marzuk, K. Tardiff and C. Hirsch, "The Epidemiology of Murder–Suicide," *Journal of the American Medical Association*, vol. 267 (1992), 3179–3183.

11. انظر:

S. Salari, "Patterns of Intimate Partner Homicide Suicide in Later Life: Strategies for Prevention," *Clinical Interventions in Aging*, vol. 2 no. 3 (2007), 441–452.

12. انظر:

Centers for Disease Control and Prevention (CDC), "Suicide Contagion and the Reporting of Suicide: Recommendations from a National Workshop," *MMWR Recommendations and Reports* vol. 43 (1994), 9–18; (http://www.cdc.gov/mmwr). Accessed December 1, 2012.

13. انظر:

K. Sargent-Cox, P. Butterworth and K. Anstey, "The Global Financial Crisis and Psychological Health in a Sample of Australian Older Adults: A Longitudinal Study," *Social Science and Medicine*, vol. 73 no. 7 (2011), 1105–1112.

14. انظر:

S. Treuhaft, R. Kalima and J. Tran, "Fostering Equitable Foreclosure Recovery," (http://www.policylink.org/ atf/cf/%7B97c6d565-bb43-406d-a6d5-eca3bbf35af0%7d/foreclosures_012012_ final.pdf). Accessed June 27, 2012.

15. انظر:

Sylvia A. Allegretto, "The State of Working America's Wealth," Economic Policy Institute, Briefing Paper #292, March 23, 2011.

16. انظر:

Federal Deposit Insurance Corporation (FDIC), "Foreclosure Statistics" (2011); (http://www.fdic.gov/about/comein/files/foreclosure_statistics.pdf). Accessed July 19, 2011.

17. انظر:

J. Bowdler, R.G. Quercia and D.A. Smith, *The Foreclosure Generation: The Long-term Impact of the Housing Crisis on Latino Children and Families* (Washington, DC: National Council of La Raza, 2010).

18. في النصف الثاني من عام 2007، كان نحو 28٪ من كل حالات تعثر سداد الرهن العقاري وحبس الرهن عائداً إلى أرباب أسر تبلغ أعمارهم 50 عاماً أو يزيد؛ ويعادل معدل حبس الرهن لديهم ضعف المعدل الوطني أيضاً؛ انظر:

A. Shelton, "A First Look At Older Americans and the Mortgage Crisis," *Insight on the Issues*, vol. 9, nos. 1–6 (Washington, DC: AARP Public Policy Institute, 2008); (http://assets.aarp.org/rgcenter/econ/i9_mortgage.pdf).

19. انظر:

"Mental Health care – The Economic Imperative," *The Lancet*, vol. 378 no. 9801 (2011), 1440.

20. انظر:

D. Immergluck, and G. Smith, "The Impact of Single-family Mortgage Foreclosures on Neighborhood Crime," *Housing Studies*, vol. 21 no.6 (2006), 851–866.

21. انظر:

S.R. Benatar, S. Gill and I. Bakker, "Global Health and the Global Economic Crisis," *American Journal of Public Health*, vol. 101 no. 4 (2011), 646–653.

22. انظر:

D. Stuckler, S. Basu, M. Suhrcke, A. Coutts and M. McKee, "Effects of the 2008 Financial Crisis on Health: A First Look at European Data," *The Lancet*, vol. 378 no. 9786 (2011), 124–125.

23. انظر:

M. De Lago, "Organ Donors and Transplantations Decrease in Spain, The Leading Country in Both," *British Medical Journal*, vol. 342, d242 (2011).

24. انظر:

M. Houston, "Ireland Has Record Fall in Number of Organ Donations," *British Medical Journal* vol. 342, d982 (2011).

25. انظر:

D. Stuckler, S. Basu, M. Suhrcke, A. Coutts and M. McKee, "The Public Health Effect of Economic Crises and Alternative Policy Responses in Europe," *The Lancet*, vol. 374 no. 9686 (2009), 315–323.

26. انظر:

A. Kentikelenis, M. Karanikolos, I. Papanicolas, S. Basu, M. McKee and D. Stuckler, "Health Effects of Financial Crisis: Omens of a Greek Tragedy." *The Lancet*, vol. 378 no. 9801 (2011), 1457–1458.

27. انظر:

F. Luo, S.F. Curtis, M. Quispe-Agnoli, O. Lijing and A.E. Crosby, "Impact of Business Cycles on US Suicide Rates, 1928–2007," *American Journal of Public Health*, vol. 101 no. 6 (2011), 1139–1146.

28. يُزيل تعديل معدل العمر تأثير التوزيع العمري للمجتمع الإحصائي في المعدّل الخام؛ انظر:

(http://www.safetypolicy.org/hp2010/ageadj.htm).

29. انظر:

D.E. Alley, J. Lloyd, J.A. Pagan, C.E. Pollack, M. Shardell and C. Cannuscio, "Mortgage Delinquency and Changes in Access to Health

Resources and Depressive Symptoms in a Nationally Representative Cohort of Americans Older than 50 Years," *American Journal of Public Health*, vol. 101 no. 12 (2011), 2293–2298.

30. انظر:

R. Catalano, "Health, Medical Care, and Economic Crises," *New England Journal of Medicine*, vol. 360 no. 8 (2009), 749–751.

31. انظر:

I. Torjesen, "Recession Medicine," *British Medical Journal*, vol. 340 no. 114 (2010), 1386–1387.

32. انظر:

K. Wahlbeck, P. Anderson, S. Basu, D. McDaid, D. Stuckler, G. Pol, H. Hristo and R. Ricka-Heidelberger, "Impact of Economic Crises on Mental Health. World Health Organization regional office for Europe," (http://www.euro.who.int/en/what-we-do/health-topics/noncommunicable-diseases/mental-health/publications/a-z-list-of-all-publications). Accessed July 3, 2012.

33. انظر:

J. Hintikka, P.I. Saarinen and H. Viinamäki, "Suicide Mortality in Finland During an Economic Cycle, 1985–1995," *Scandinavian Journal of Public Health*, vol. 27 no. 2 (1999), 85–88.

34. انظر:

A. Ostamo, and J. Lönnqvist, "Attempted Suicide Rates and Trends During A Period of Severe Economic Recession in Helsinki, 1989–1997," *Social Psychiatry and Psychiatric Epidemiology*, vol. 36 no. 7 (2001), 354–360.

35. انظر:

S.L. Zimmerman, "States' Spending for Public Welfare and their Suicide Rates, 1960 to 1995: What is the Problem?" *Journal of Nervous and Mental Disorders*, vol. 190 no. 6 (2002), 349–360.

36. Eliason, op. cit.

37. Ibid.

38. Stuckler et al. (2011), op. cit.

39. لا يعني هذا الأمر بأي حال تعداداً كاملاً يشمل كل حالات الانتحار، أو القتل، أو القتل العمد-الانتحار طوال فترة السنوات الثلاث. وما تلك إلا وفيات عنيفة ترتبط بأزمة عام 2008 الإسكانية/ المالية. وبما أنه تم تجميع تلك الحالات يدوياً باستخدام الاستعلام عبر شبكة الإنترنت، وتنبيهات أخبار Google الآلية، وتقارير وسائل الإعلام، وتقارير الأخبار والمعلومات على شبكة الإنترنت، فمن الأفضل التعامل مع مجموعة الـ(158) حالة وفاة على أنها عيّنة؛ مع أن حجمها الكبير نسبياً يتيح لنا إجراء بعض التقييمات التوزيعية في ظل غياب مجموعات بيانات أكثر اكتمالاً لكنها غير متاحة؛ انظر:

M.D. Parkinson, "Reporting System for Violent Deaths and Youth Suicide," *Journal of the American Medical Association*, vol. 301 no. 5 (2009), 485–486.

وللعِلم، يمكن القول إنه على الرغم من وجود 34,598 حالة انتحار في الولايات المتحدة عام 2007، لم يكن هناك سوى ما مجموعه 412 جريمة قتل عمد-انتحار في الولايات المتحدة عام 2007 (أحدث بيانات مراكز مراقبة الأمراض والوقاية منها/ نظام الإبلاغ الوطني عن حوادث الموت العنيف).

40. انظر:

M. Miller, and D. Hemenway, "Guns and Suicide in the United States," *The New England Journal of Medicine*, vol. 359 (2008), 989–991.

41. Eliason, op. cit.

42. Stuckler (2009), op. cit.

43. Stuckler, Basu and McKee (2011), op. cit.

44. Luo, Florence, Quispe-Agnoli, Ouyang and Crosby, op. cit.

45. Stuckler, Basu and McKee (2011), op. cit.

46. Miller and Hemenway (2008), op. cit.

"Mental Health care – The Economic Imperative." *The Lancet*, vol. 378 no. 9801 (2011).

Allegretto, Sylvia A. "The State of Working America's Wealth." Economic Policy Institute, Briefing Paper #292, March 23, 2011.

Alley, D.E., J. Lloyd, J.A. Pagan, C.E. Pollack, M. Shardell and C. Cannuscio. "Mortgage Delinquency and Changes in Access to Health Resources and Depressive Symptoms in a Nationally Representative Cohort of Americans Older than 50 Years." *American Journal of Public Health*, vol. 101 no. 12 (2011).

Benatar, S.R., S. Gill and I. Bakker. "Global Health and the Global Economic Crisis." *American Journal of Public Health*, vol. 101 no. 4 (2011).

Bowdler, J., R.G. Quercia and D.A. Smith. *The Foreclosure Generation: The Long-term Impact of the Housing Crisis on Latino Children and Families* (Washington, DC: National Council of La Raza, 2010).

Catalano, R. "Health, Medical Care, and Economic Crises." *New England Journal of Medicine*, vol. 360 no. 8 (2009).

Centers for Disease Control and Prevention (CDC). "Suicide Contagion and the Reporting of Suicide: Recommendations from a National Workshop." *MMWR Recommendations and Reports* vol. 43 (1994), 9–18; (http://www.cdc.gov/mmwr). Accessed December 1, 2012.

Centers for Disease Control and Prevention (CDC). (2005). Multiple Web Queries. Web-based Injury Statistics Query and Reporting System (WISQARS); (http://www.cdc.gov/ncipc/wisqars). Accessed December 1, 2012.

Coid, J. "The Epidemiology of Abnormal Homicide and Murder Followed by Suicide." Psychological Medicine vol. 13 (1983), 855–860.

De Lago, M. "Organ Donors and Transplantations Decrease in Spain, The Leading Country in Both." *British Medical Journal*, vol. 342, d242 (2011).

Demyanyk, Y., and O. van Hemert. "Understanding the Subprime Mortgage Crisis." *Review of Financial Studies* vol. 24 no. 6 (2011).

Houston, M. "Ireland Has Record Fall in Number of Organ Donations." *British Medical Journal* vol. 342, d982 (2011).

Eliason, S. "Murder–Suicide: A Review of the Recent Literature." *Journal of the American Academy of Psychiatry and the Law*, vol. 37 no. 3 (2009).

Federal Deposit Insurance Corporation (FDIC). "Foreclosure Statistics" (2011);
(http://www.fdic.gov/about/comein/files/foreclosure_statistics.pdf).

Federal Reserve Bank Services. "The U.S. Housing Market: Current Conditions and Policy Considerations." Staff housing white paper (2012); http://www.federalreserve.gov/publications/ otherreports/files/housing-white-paper-20120104.pdf).

Hintikka, J., P.I. Saarinen and H. Viinamäki. "Suicide Mortality in Finland During an Economic Cycle, 1985–1995." *Scandinavian Journal of Public Health*, vol. 27 no. 2 (1999).

Immergluck, D., and G. Smith. "The Impact of Single-family Mortgage Foreclosures on Neighborhood Crime." *Housing Studies*, vol. 21 no.6 (2006).

Kentikelenis, A., M. Karanikolos, I. Papanicolas, S. Basu, M. McKee and D. Stuckler. "Health Effects of Financial Crisis: Omens of a Greek Tragedy." *The Lancet*, vol. 378 no. 9801 (2011).

Kingsley, G.T., R. Smith and D. Price. *The Impacts of Foreclosures on Families and Communities: A Primer* (Washington, DC: The Urban Institute, 2009); (http://www.urban.org/ publications/411909.html).

Luo, F., S.F. Curtis, M. Quispe-Agnoli, O. Lijing and A.E. Crosby. "Impact of Business Cycles on US Suicide Rates, 1928–2007." *American Journal of Public Health*, vol. 101 no. 6 (2011).

Marzuk, P., K. Tardiff and C. Hirsch. "The Epidemiology of Murder–Suicide." *Journal of the American Medical Association*, vol. 267 (1992).

Miller, M., and D. Hemenway. "Gun Prevalence and the Risk of Suicide: A Review." *Harvard Health Policy Review*, vol. 2 (2001).

Miller, M., and D. Hemenway. "Guns and Suicide in the United States." *The New England Journal of Medicine*, vol. 359 (2008).

Ostamo, A., and J. Lönnqvist. "Attempted Suicide Rates and Trends During A Period of Severe Economic Recession in Helsinki, 1989–1997." *Social Psychiatry and Psychiatric Epidemiology*, vol. 36 no. 7 (2001).

Parkinson, M.D. "Reporting System for Violent Deaths and Youth Suicide." *Journal of the American Medical Association*, vol. 301 no. 5 (2009).

Sargent-Cox, K., P. Butterworth and K. Anstey. "The Global Financial Crisis and Psychological Health in a Sample of Australian Older Adults: A Longitudinal Study." *Social Science and Medicine*, vol. 73 no. 7 (2011).

Shelton, A. "A First Look At Older Americans and the Mortgage Crisis." *Insight on the Issues*, vol. 9, nos. 1–6 (Washington, DC: AARP Public Policy Institute, 2008); (http://assets.aarp.org/ rgcenter/econ/i9_mortgage. pdf).

Salari, S. "Patterns of Intimate Partner Homicide Suicide in Later Life: Strategies for Prevention." *Clinical Interventions in Aging*, vol. 2 no. 3 (2007).

Spiegel, M. "The Academic Analysis of the 2008 Financial Crisis: Round 1." *Review of Financial Studies*, vol. 24 no. 6 (2011).

Stuckler, D., S. Basu, M. Suhrcke, A. Coutts and M. McKee. "Effects of the 2008 Financial Crisis on Health: A First Look at European Data." *The Lancet*, vol. 378 no. 9786 (2011).

Stuckler, D., S. Basu, M. Suhrcke, A. Coutts and M. McKee. "The Public Health Effect of Economic Crises and Alternative Policy Responses in Europe." *The Lancet*, vol. 374 no. 9686 (2009).

Stuckler, D., S. Basu and M. McKee. "Budget Crises, Health, and Social Welfare Programmes." *British Medical Journal*, vol. 340 c3311, (2010).

Torjesen, I. "Recession Medicine." *British Medical Journal*, vol. 340 no. 114 (2010).

Treuhaft, S., R. Kalima and J. Tran. "Fostering Equitable Foreclosure Recovery."

(http://www.policylink.org/atf/cf/%7B97c6d565-bb43-406d-a6d5-eca3bbf35af0%7d/ foreclosures_012012_final.pdf).

Wahlbeck, K., P. Anderson, S. Basu, D. McDaid, D. Stuckler, G. Pol, H. Hristo and R. Ricka-Heidelberger. "Impact of Economic Crises on Mental Health. World Health Organization regional office for Europe." (http://www.euro.who.int/en/what-we-do/health-topics/noncommunicable-diseases/mental-health/publications/a-z-list-of-all-publications).

Zimmerman, S.L. "States' Spending for Public Welfare and their Suicide Rates, 1960 to 1995: What is the Problem?" *Journal of Nervous and Mental Disorders*, vol. 190 no. 6 (2002).

نبذة عن المحاضر

بانكاج أغـراوال Pankaj Agrrawal؛ يعمـل أسـتاذاً مشـاركاً للعلـوم المالية في كلية الأعمال في جامعة مـين الأمريكيـة، ودرّس صـفوفاً مسـائية في جامعتي هارفرد ودريكسيل في الولايات المتحدة أيضـاً. وهـو حاصـل عـلى درجة الدكتوراه من جامعة ألاباما.

عُـرف عـن الـدكتور أغـراوال خبرتـه في مجـالات الماليـة والاسـتثمار وأساليب تصميم الـمَحافظ. وقد أُدرجت البحوث التـي أجراهـا في الموقـع الإلكتروني لـ"مـؤشر سـوق الأسـهم الألمانيـة-فرانكفـورت" Frankfurt-DAX، وذُكرت في صحيفة **وول ستريت جورنال**. وقد شغل سابقاً منصـب مسؤول تنفيذي في مجال التمويل الكمي بشركات لإدارة الأصول العالميـة في سان فرانسيسكو وبوسطن ولندن وفيلادلفيا.

وتشمل اهتمامات الدكتور أغراوال البحثية النمذجـةَ الماليـة باسـتخدام الصـناديق الاسـتثمارية المتداولـة في البورصـة، ومحاكـاة البيانـات الكبـيرة، وإجراءات المحـافظ المثلى، ورقمنـة مـزاج المسـتثمرين. وتـم في عـام 2013 وضعه في قائمة قاعدة بيانـات الصـناديق الاسـتثمارية المتداولـة في البورصـة ETFdb التي تضـم أساتذة جـامعيين مـؤثرين مـن كليـات إدارة الأعـمال في مؤسسات أكاديمية أمريكية رائدة. وقـد أُدرجـت سـيرة الـدكتور أغـراوال الذاتية في موقع Marquis *Who's Who*، ضمن مجال العلوم المالية.

صدر من سلسلة
محاضرات الإمارات

1. بريطانيا والشرق الأوسط: نحو القرن الحادي والعشرين

مالكولم ريفكند

2. حركات الإسلام السياسي والمستقبل

د. رضوان السيد

3. اتفاقية الجات وآثارها على دول الخليج العربية

محمد سليم

4. إدارة الأزمات

د. محمد رشاد الحملاوي

5. السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي

لينكولن بلومفيلد

6. المشكلة السكانية والسلم الدولي

د. عدنان السيد حسين

7. مسيرة السلام وطموحات إسرائيل في الخليج

د. محمد مصلح

8. التصور السياسي لدولة الحركات الإسلامية

خليل علي حيدر

9. الإعلام وحرب الخليج: رواية شاهد عيان

بيتر آرنيت

10. الشورى بين النص والتجربة التاريخية

د. رضوان السيد

11. مشكلات الأمن في الخليج العربي
منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية

د. جمال زكريا قاسم

12. التجربة الديمقراطية في الأردن: واقعها ومستقبلها

هاني الحوراني

13. التعليم في القرن الحادي والعشرين

د. جيرزي فياتر

14. تأثير تكنولوجيا الفضاء والكومبيوتر على أجهزة الإعلام العربية

محمد عارف

15. التعليم ومشاركة الآباء بين علم النفس والسياسة

دانييل سافران

16. أمن الخليج وانعكاساته على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

العقيد الركن/ محمد أحمد آل حامد

17. الإمارات العربية المتحدة «آفاق وتحديات»

نخبة من الباحثين

18. أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني

صاحب السمو الملكي الفريق أول ركن

خالد بن سلطان بن عبدالعزيز آل سعود

19. السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط والصراع العربي ـ الإسرائيلي

د. شبلي تلحمي

20. العلاقات الفلسطينية ـ العربية من المنفى إلى الحكم الذاتي

د. خليل شقاقي

21. أساسيات الأمن القومي: تطبيقات على دولة الإمارات العربية المتحدة

د. ديفيد جارنم

22. سياسات أسواق العمالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. سليمان القدسي

23. الحركات الإسلامية في الدول العربية

خليل علي حيدر

24. النظام العالمي الجديد

ميخائيل جورباتشوف

25. العولمة والأقلمة: اتجاهان جديدان في السياسات العالمية

د. ريتشارد هيجوت

26. أمن دولة الإمارات العربية المتحدة: مقترحات للعقد القادم

د. ديفيد جارنم

27. العالم العربي وبحوث الفضاء: أين نحن منها؟

د. فاروق الباز

28. الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية في روسيا الاتحادية

د. فكتور ليبيديف

29. مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. ابتسام سهيل الكتبي

د. جمال سند السويدي

اللواء الركن حيي جمعة الهاملي

سعادة السفير خليفة شاهين المرر

د. سعيد حارب المهيري

سعادة سيف بن هاشل المسكري

د. عبدالخالق عبدالله

سعادة عبدالله بشارة

د. فاطمة سعيد الشامسي

د. محمد العسومي

30. الإسلام والديمقراطية الغربية والثورة الصناعية الثالثة: صراع أم التقاء؟

د. علي الأمين المزروعي

31. منظمة التجارة العالمية والاقتصاد الدولي

د. لورنس كلاين

32. التعليم ووسائل الإعلام الحديثة وتأثيرهما في المؤسسات السياسية والدينية

د. ديل إيكلمان

33. خمس حروب في يوغسلافيا السابقة

اللورد ديفيد أوين

34. الإعلام العربي في بريطانيا

د. سعد بن طفلة العجمي

35. الانتخابات الأمريكية لعام 1998

د. بيتر جوبسر

36. قراءة حديثة في تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة

د. محمد مرسي عبدالله

37. أزمة جنوب شرقي آسيا: الأسباب والنتائج

د. ريتشارد روبيسون

38. البيئة الأمنية في آسيا الوسطى

د. فريدريك ستار

39. التنمية الصحية في دولة الإمارات العربية المتحدة من منظور عالمي

د. هانس روسلينج

40. الانعكاسات الاستراتيجية للأسلحة البيولوجية والكيماوية على أمن الخليج العربي

د. كمال علي بيوغلو

41. توقعات أسعار النفط خلال عام 2000 وما بعده ودور منظمة الأوبك

د. إبراهيم عبدالحميد إسماعيل

42. التجربة الأردنية في بناء البنية التحتية المعلوماتية

د. يوسف عبدالله نصير

43. واقع التركيبة السكانية ومستقبلها في دولة الإمارات العربية المتحدة

د. مطر أحمد عبدالله

44. مفهوم الأمن في ظل النظام العالمي الجديد

عدنان أمين شعبان

45. دراسات في النزاعات الدولية وإدارة الأزمة

د. ديفيد جارنم

46. العولمة: مشاهد وتساؤلات

د. نايف علي عبيد

47. الأسـرة ومشكلة العنف عند الشباب
(دراسة ميدانية لعينة من الشباب في جامعة الإمارات العربية المتحدة)

د. طلعت إبراهيم لطفي

48. النظام السياسـي الإسـرائيلي: الجذور والمؤسسات والتوجهات

د. بيتر جوبسـر

49. التنشئة الاجتماعية في المجتمع العربي في ظروف اجتماعية متغيرة

د. سهير عبدالعزيز محمد

50. مصادر القانون الدولي: المنظور والتطبيق

د. كريستوف شـرور

51. الثوابت والمتغيرات في الصـراع العربي ـ الإسـرائيلي وشكل الحرب المقبلة

اللواء طلعت أحمد مسلم

52. تطور نظم الاتصال في المجتمعات المعاصرة

د. راسم محمد الجمال

53. التغيرات الأسرية وانعكاساتها على الشباب الإماراتي: تحليل سوسيولوجي

د. سعد عبدالله الكبيسي

54. واقع القدس ومستقبلها في ظل التطورات الإقليمية والدولية

د. جواد أحمد العناني

55. مشكلات الشباب: الدوافع والمتغيرات

د. محمود صادق سليمان

56. محددات وفرص التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. محمد عبدالرحمن العسومي

57. الرأي العام وأهميته في صنع القرار

د. بسيوني إبراهيم حمادة

58. جذور الانحياز:
دراسة في تأثير الأصولية المسيحية في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية

د. يوسف الحسن

59. ملامح الاستراتيجية القومية في النهج السياسي
لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

د. أحمد جلال التدمري

60. غسل الأموال: قضية دولية

مايكل ماكدونالد

61. معضلة المياه في الشرق الأوسط

د. غازي إسماعيل ربابعة

62. دولة الإمارات العربية المتحدة: القوى الفاعلة في تكوين الدولة

د. جون ديوك أنتوني

63. السياسة الأمريكية تجاه العراق

د. جريجوري جوز الثالث

64. العلاقات العربية ـ الأمريكية من منظور عربي: الثوابت والمتغيرات

د. رغيد كاظم الصلح

65. الصهيونية العالمية وتأثيرها في علاقة الإسلام بالغرب

د. عبدالوهاب محمد المسيري

66. التوازن الاستراتيجي في الخليج العربي خلال عقد التسعينيات

د. فتحي محمد العفيفي

67. المكون اليهودي في الثقافة المعاصـرة

د. سعد عبدالرحمن البازعي

68. مستقبل باكستان بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001
وحرب الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان

د. مقصود الحسن نوري

69. الولايات المتحدة الأمريكية وإيران: تحليل العوائق البنيوية للتقارب بينهما

د. روبرت سنايدر

70. السياسة الفرنسية تجاه العالم العربي

شارل سان برو

71. مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة: نظرة مستقبلية

د. جمال سند السويدي

72. الاستخدامات السلمية للطاقة النووية: مساهمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية

د. محمد البرادعي

73. ملامح الدبلوماسية والسياسة الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة

د. وليم رو

74. الإسلام والغرب عقب 11 أيلول/ سبتمبر: حوار أم صـراع حضاري؟

د. جون إسبوزيتو

75. إيران والعراق وتركيا: الأثر الاستراتيجي في الخليج العربي

د. أحمد شكارة

76. الإبحار بدون مرساة: المحددات الحالية للسياسة الأمريكية في الخليج العربي

د. كلايف جونز

77. التطور التدريجي لمفاوضات البيئة الدولية: من استوكهولم إلى ريودي جانيرو

مارك جيدوبت

78. اقتصـادات الخليـج العـربي: التحديات والفرص

د. إبراهيم عويس

79. الإسلام السياسي والتعددية السياسية من منظور إسلامي

د. محمد عمارة

80. إحصاءات الطاقة: المنهجية والنماذج الخاصة بوكالة الطاقة الدولية

جون دينمان و ميكي ريسي و سوبيت كاربوز

81. عمليات قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام: تجربة أردنية

السفير عيد كامل الروضان

82. أنماط النظام والتغيرات في العلاقات الدولية: الحروب الكبرى وعواقبها

د. كيتشي فوجيوارا

83. موقف الإسلاميين من المشكلة السكانية وتحديد النسل

خليل علي حيدر

84. الدين والإثنية والتوجهات الأيديولوجية في العراق: من الصراع إلى التكامل

د. فالح عبدالجبار

85. السياسة الأمريكية تجاه الإسلام السياسي

جراهام فولر

86. مكانة الدولة الضعيفة في منطقة غير مستقرة: حالة لبنان

د. وليد مبارك

87. العلاقات التجارية بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوربي: التحديات والفرص

د. رودني ويلسون

88. احتمالات النهضة في "الوطن العربي" بين تقرير التنمية الإنسانية العربية ومشروع الشرق الأوسط الكبير

د. نادر فرجاني

89. تداعيات حربي أفغانستان والعراق على منطقة الخليج العربي

د. أحمد شكارة

90. تشكيل النظام السياسي العراقي: دور دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

جيمس راسل

91. الاستراتيجية اليابانية تجاه الشرق الأوسط بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر

د. مسعود ضاهر

92. الاستخبارات الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر: سد الثغرات

إيلين ليبسون

93. الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوربي والعراق:
تحديات متعددة للقانون الدولي

ديفيد م. مالون

94. الحرب الأمريكية على الإرهاب وأثرها على العلاقات الأمريكية – العربية

جيمس نويز

95. القضية الفلسطينية وخطة الانفصال عن غزة:
آفاق التسوية.. انفراج حقيقي أم وهمي؟

د. أحمد الطيبي ومحمد بركة

96. حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق
وانعكاساتها الاستراتيجية الإقليمية

د. أحمد شكارة

97. سيناريوهات المستقبل المحتملة في العراق

كينيث كاتزمان

98. الأسلحة النووية في جنوب آسيا

كريس سميث

99. العلاقات الروسية مع أوربا والولايات المتحدة الأمريكية
انعكاسات على الأمن العالمي

فيتالي نومكن

100. تقنيات التعليم وتأثيراتها في العملية التعليمية:
دراسة حالة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة الإمارات العربية المتحدة

د. مي الخاجة

101. الخليج العربي واستراتيجية الأمن القومي الأمريكي

لورنس كورب

102. مواجهة التحدي النووي الإيراني

جاري سمور

103. الاقتصاد العراقي: الواقع الحالي وتحديات المستقبل

د. محمد علي زيني

104. مستقبل تمويل الصناعة النفطية العراقية

د. علي حسين

105. المشاركة الاستراتيجية الأسترالية في الشـرق الأوسط: وجهة نظر

ديفيد هورنر

106. سوريا ولبنان: أصول العلاقات وآفاقها

حازم صاغية

107. تنفيذ الاتفاقيات الدولية وقواعد القانون الدولي

بين التوجهات الانفرادية والتعددية

د. أحمد شكارة

108. التحديات ذات الجذور التاريخية التي تواجه دولة الإمارات العربية المتحدة

د. فاطمة الصايغ

109. حل النزاعات في عالم ما بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على العراق

مايكل روز

110. أستراليا والشـرق الأوسط: لماذا أستراليا "مؤيد صلب" لإسـرائيل؟

علي القزق

111. العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية:

نظرة إلى الوراء... نظرة إلى الأمام

فلينت ليفيريت

112. نزاعات الحدود وحلها في ضوء القانون الدولي: حالة قطر والبحرين

جيوفاني ديستيفانو

113. العراق والإمبراطورية الأمريكية:

هل يستطيع الأمريكيون العرب التأثير في السياسة الأمريكية في الشـرق الأوسط؟

د. رشيد الخالدي

114. الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا في الشـرق الأوسط وخارجه:
شـركاء أم متنافسون؟

تشارلز كوبتشان

115. تعاظم دور حلف الناتو في الشـرق الأوسط "الكبير"

فيليب جوردن

116. مكافحة الجرائم المعلوماتية وتطبيقاتها
في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. ناصر بن محمد البقمي

117. ما مدى قدرة إيران على تطوير المواد الخاصة بالأسلحة النووية وتقنياتها؟

جـون لارج

118. السلام الهش في سـريلانكا

كريس سميث

119. البرنامج النووي الإيراني:
الانعكاسات الأمنية على دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي

ريتشارد رسل

120. أمن الخليج وإدارة الممرات المائية الإقليمية:
الانعكاسات على دولة الإمارات العربية المتحدة

برتراند شاريي

121. الأفروعربية الجديدة: أجندات جنوب أفريقيا الأفريقية
والعربية والشـرق أوسطية

كريس لاندزبيرج

122. دور محكمة العدل الدولية في العالم المعاصـر

القاضية روزالين هيجنز

123. من محاربين إلى سياسيين: الإسلام السلفي ومفهوم "السلام الديمقراطي"

جيمس وايلي

124. صورة العرب في الذهنية الأفريقية: حالة نيجيريا

د. الخضر عبدالباقي محمد

125. الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها
على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. هنري عزام

126. الصراع على السياسة والسلطة في الساحة الفلسطينية:
المقدمات والتداعيات وما العمل؟

ماجد كيالي

127. نظرة الغرب إلى الإسلام ومستقبل السلفية الإسلامية

شارل سان برو

128. الأمن الإنساني: دور القطاع الخاص في تعزيز أمن الأفراد

وولفجانج أماديوس برولهارت ومارك بروبست

129. مكافحة تمويل التهديدات عبر الحدود الوطنية

مايكل جاكوبسون وماثيو ليفيت

130. مصادر التهديد لدول الخليج العربية وسياسات الأمن لديها

د. أحمد شكارة

131. الانتخابات الرئاسية الإيرانية العاشـرة وانعكاساتها الإقليمية

د. محجوب الزويري

132. العلاقات الأمريكية-الإيرانية: نحو تبني واقعية جديدة

د. محمود مونشيبوري

133. مشاركة ضـرورية: إعادة تشكيل العلاقات الأمريكية مع العالم الإسلامي

د. إميل نخلة

134. المستقبـل السيـاسـي للصومـال

د. عبدي عواله جامع

135. المسلمون الأمريكيون وإدارة أوباما

د. محمد نمر

136. التحديات الداخلية في باكستان وتأثيراتها في المنطقة

نعيم أحمد ساليك

137. المسلمون في أوربا بين الاندماج والتهميش

د. حسني عبيدي

138. تعزيز علاقات الشراكة بين مراكز البحوث الأمريكية والخليجية

د. جيمس ماكجان

139. العراق: تداعيات ما بعد الانتخابات البرلمانية
وقرب الانسحاب الأمريكي في 2011

د. أحمد شكارة

140. حماية الفضاء الإلكتروني في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

ريتشارد كلارك وروبرت نيك

141. التهديد الإرهابي للأمن البحري لدولة الإمارات العربية المتحدة

بول بيرك

142. الأزمة المالية ومستقبل الدولار الأمريكي بصفته عملة الاحتياط العالمية

إسوار إس. براساد

143. الهجرة الدولية: الواقع والآفاق

د. محمد الخشاني

144. السياسة الخارجية الألمانية تجاه منطقة الخليج

أبرهارد زاندشنايدر

145. سياسة تركيا الخارجية وانعكاساتها الإقليمية

د. مليحة بنلي ألطون إيشيق

146. استفتاء جنوب السودان وتداعياته الإقليمية والدولية

د. إبراهيم النور

147. العلاقات الهندية الباكستانية: الأسس المشتركة ونقاط الخلاف

سجاد أشرف

148. الديمقراطية في أمريكا اللاتينية

مارسيل فورتونا بياتو

149. التحديات والتحولات في العالم العربي

د. عبدالحق عزوزي

150. قراءة في الوضع الأمني في باكستان

سيد أطهر علي

151. أفغانستان: تحديات الانتقال إلى السلام

علي أحمد جلالي

152. مستقبل الإسلام السياسي في العالم العربي

طارق رمضان

153. صراع العملات على الساحة الدولية

جون دريفيل

154. دور الثقافة في بناء الحوار بين الأمم

الدكتور محمد سعدي

155. الاتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية

ألفارو دو فاسكونسيلوس

156. الديناميات الاستراتيجية للمحيط الهندي

فيجاي ساكوجا

157. الاقتصاد والسياسة في عالم مضطرب

جيجوش كولودكو

158. تحديات ومستقبل الاتحاد الخليجي

د. عبدالله خليفة الشايجي

159. اللغة العربية وسؤال المصير

نهاد الموسى

160. البيئة الأمنية الدولية وكيفية صناعة الاستراتيجية

د. عبدالحق عزوزي

161. مستقبل العلاقات العربية – العربية

نبيل فهمي

162. البيئة الأمنية الدولية وكيفية صناعة الاستراتيجية

د. عبدالحق عزوزي

163. الإسلام والديمقراطية وتنميط الدولة: أفكار ورغبات صعبة

هاني فحص

164. الوسطية: احتمال مفتوح لقراءة إسلامية معاصرة

طيب تيزيني

165. الإخوان المسلمون: الانتشار العالمي ومفهوم البيعة والولاء

فخر أبو عواد

166. الجوانب الاقتصادية لتجربة الإسلام السياسية في السلطة: مصر نموذجاً

محمد السمهوري

167. السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في الفترة الرئاسية الثانية لباراك أوباما

جوان كول

168. توجهات تركيا وإيران في الشرق الأوسط: سياسات ومصالح

فؤاد كيمن

169. مستقبل الاستخبارات في القرن الحادي والعشرين

مارك بيردسول

170. الصحوة والإصلاح والخيارات الأخرى: صون الدين في أزمنة التغيير

رضوان السيد

171. الأزمة المالية العالمية وتداعياتها الاقتصادية

جيمس بريس

172. النتائج السياسية للأزمة المالية العالمية

توماس ديفورد

173. الأزمة المالية العالمية: الاضطرابات السياسية والاجتماعية

جيمس وارهولا

174. أثر الأزمة المالية العالمية في قطاع التعليم

سوزان هنتر

175. الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

جوناثان روبن

176. النتائج الاجتماعية السلبية للأزمة المالية العالمية

بانكاج أغراوال

قسيمة اشتراك في سلسلة

«محاضرات الإمارات»

الاسـم : ....

المؤسسة : ....

العنوان : ....

ص. ب : .... المدينــة: ....

الرمز البريدي : ....

الدولة : ....

هـاتـف : .... فاكـس: ....

البريد الإلكتروني: ....

بدء الاشتراك: (من العدد: .... إلى العدد: ....)

رسوم الاشتراك*

للأفراد:	110 دراهم	30 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات:	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً

- ❑ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.
- ❑ للاشتراك من خارج الدولة تقبل فقط الحوالات المصرفية، مع تحمل المشترك تكاليف التحويل.
- ❑ في حالة الحوالة المصرفية، يرجى تحويل قيمة الاشتراك إلى حساب مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية رقم 1950050565 - بنك أبوظبي الوطني - فرع الخالدية. ص. ب: 46175 أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة - الرقم الدولي للحساب البنكي (IBAN): AE660350000001950050565
- ❑ يمكن الاشتراك عبر موقعنا على الإنترنت (www.ecssr.ae) باستعمال بطاقتي الائتمان Visa وMaster Card.

لمزيد من المعلومات حول آلية الاشتراك يرجى الاتصال:

قسم الإصدارات

ص.ب: 4567 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044445 (9712) فاكس: 4044443 (9712)

البريد الإلكتروني: books@ecssr.ae

الموقع على الإنترنت: http://www.ecssr.ae

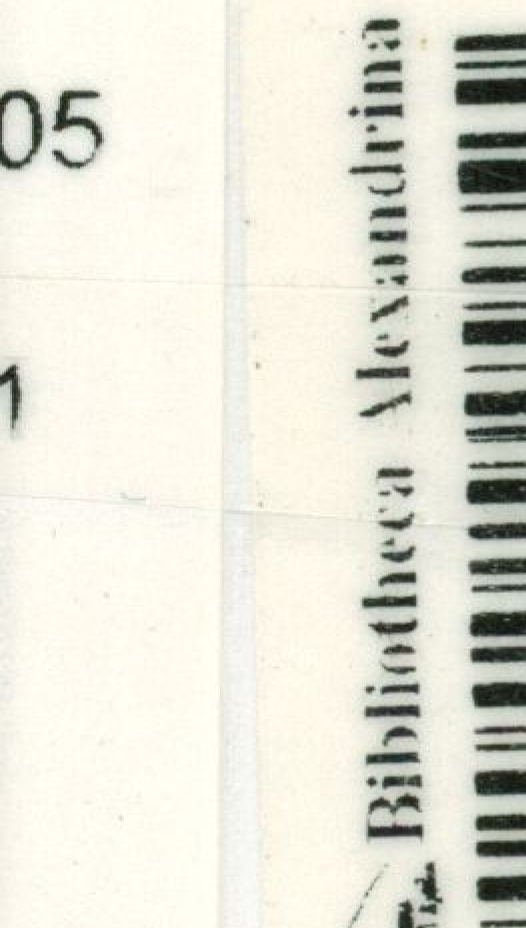
* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.



مـركـز الإمـارات للـدراسـات والبحـوث الاستـراتيجيـة

ص.ب: 4567، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، هاتف: 4044541-9712+ ، فاكس: 4044542-9712+

البريد الإلكتروني: pubdis@ecssr.ae ، الموقع على الإنترنت: www.ecssr.ae



ISSN 1682-122X

ISBN 978-9948-14-788-6

9 789948 147886